الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر-بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع

دور التجارة الخارجية في ترقية قطاع الزراعة

دراسة حالة: حالة الاقتصادي الجزائري

للفترة 2010-2020

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالبين

- حنفي رضوان
- بقرمي محمد أمين

الأستاذة المشرفة

- قسوري إنصاف

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
- محدة ناصر	- أستاذ محاضر (ب)	رئيسا	بسكرة
- دبابش رفيعة	- أستاذ مساعد (أ)	مشرفا	بسكرة
- قسوري انصاف	- أستاذ محاضر (ب)	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي : 2021 / 2022

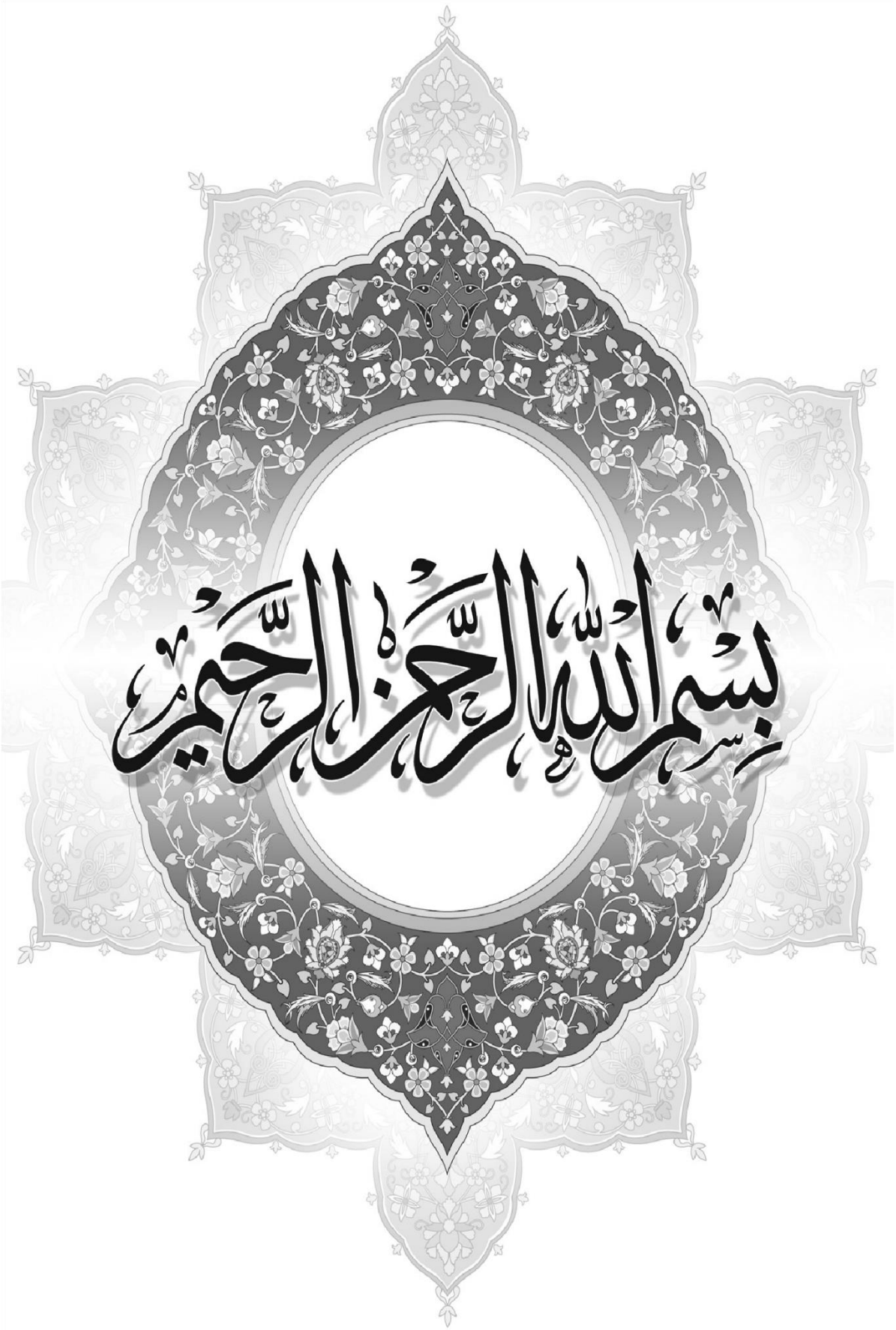
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي و سهرت من من أجل أن تراني في أعلى المراتب.. "أمـي"

إلى "معلمي".. الذي علمني العطاء دون انتظار... "أبي "

إلى أسرتي العزيزة و الكبيرة ، إلى إخوتي، رفاق الحياة و رفاق الدراسة

إلى ملاكي في الحياة أينما كان.

إلى المشرفة الدكتورة "ق.إنصاف"، إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم والمعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها ويعمل على تحقيقها، لا يبغي بها إلا وجه الله ومنفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

ملخص الدراسة:

تعاني الجزائر على غرار العديد من دول العالم وضعية تنافسية ضعيفة في مجال القطاع الزراعي، الأمر الذي دفع بها إلى التبعية الزراعية واللجوء إلى الاستيراد لتغطية وسد العجز في الطلب المحلي بفواتير كلفت خزينة الدولة مليارات الدولارات، ومن هذا المنطلق، وبهدف المساهمة في تحسين تنافسية القطاع الزراعي الجزائري والنهوض به جاءت هذه الورقة البحثية، التي سعت إلى توضيح ظروف التجارة الخارجية من خلال القطاع الزراعي بشكل عام والقطاع الزراعي الجزائري على وجه الخصوص، حيث سعت الدراسة الى تحديد وتشخيص مميزات القطاع الزراعي الجزائري ومقومات نجاحه في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 من خلال اعتماد انموذج الدراسة التحليلية الوصفية لأهم المعطايات خلال هذه المدة، وباستخدام المنهج توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، أهمها: يمتلك القطاع الزراعي الجزائري ظروف تنافسية كبيرة جدا منها الموارد المادية والبشرية إلا أنه من ناحية الكفاء التشغيلية والإنتاج ومختلف الأطر التنظيمية فان الجزائر لازالت بعيدة عن الاستخدام الكامل لمحددات نشاطها الزراعي.

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية – القطاع الزراعي – ترقية القطاع الزراعي.

Summary : Algeria, like many countries of the world, suffers from a weak competitive position in the agricultural sector, which prompted it to agricultural dependency and resort to imports to cover and fill the deficit in domestic demand with bills that cost the state treasury billions of dollars, and from this point of view, and with the aim of contributing to improving the competitiveness of the agricultural sector Algerian and its advancement came this research paper, Which sought to clarify the conditions of foreign trade through the agricultural sector in general and the Algerian agricultural sector in particular, as the study sought to identify and diagnose the advantages of the Algerian agricultural sector and the ingredients for its success in the period from 2010 to 2020 by adopting the descriptive analytical study model of the most important data during this Duration, Using the approach, the study reached a set of results, the most important of which are: The Algerian agricultural sector has very competitive conditions, including material and human resources, but in terms of operational efficiency, production and various organizational frameworks, Algeria is still far from fully using the determinants of its agricultural activity.**Keywords**: foreign trade - the agricultural sector - the promotion of the agricultural sector.

الفصـــــل

التمهيدي

1)إشكالية الدراسة :

تتميز السوق الدولية بالتفتح وقوة التنافس من خلال نشاط التبادل التجاري بينها عبر عدة قطاعات، تجد كل دولة مهتمة بتطوير اقتصادها من خلال استقطاب أكبر قدر ممكن من العملات الصعبة بتطوير مجال الصادرات برفع فاعلية التجارة الخارجية لها كبدائل دائمة لضخ الموارد للخزينة، بهذا المعنى اعتبرت الصادرات قاطرة للتنمية الشاملة وعامل من عوامل ازدهار البلدان، لذا عملت مختلف البلدان على تطوير نشاط الصادرات من خلال سلسلة من الإجراءات والتدابير لهدف تنشيط ورفع اقتصادها، حيث يسعى العالم اليوم بكافة الطرق إلى التوسع في التجارة الخارجية للأهمية البالغة التي تكتسيها هذه الأخيرة، إضافة إلى أن المناخ الاقتصادي الدولي في تطور مستمر نحو الإتحاد والتكامل الاقتصادي مما استوجب على الدول النامية ومن بينها الجزائر مواكبة هذا التطور الحاصل، إن الجزائر وكباقي دول العالم التي سعت لمواكبة هذا التطور وبعد أن ورثت عقب استقلالها نظاما اقتصاديا سيطر عليه اقتصاد فرنسا في مجال المبادلات التجارية ولكون قطاع التجارة الخارجية المتنفس الوحيد لما يوفره من مدخلات تسمح بتغطية متطلبات الدولة اعتمادا على صادراتها من المواد الأولية (البترول والغاز).

تعد الجزائر من البلدان التي اهتمت بقطاع الصادرات وحيدة الجانب منذ الاستقلال المرتكزة بالأساس على المحروقات دون غيرها الأمر الذي أوقعها في أزمة اقتصادية خانقة في نهاية الثمانينات مع انخفاض أسعار النفط، مما حتم عليها تغير الاتجاه. نحو الاهتمام بتنويع الصادرات إلى خارج المحروقات صدار الأمر رقم03-04 المكرس لحرية التصدير والاستيراد وإنشاءها لأجهزة تتكفل بتطويرها واتخاذ عدة تدابير وإجراءات لتحقيق هذا المسعى. لذا ففي إطار هذا الملتقى تم تسليط الضوء على المكانة التي تحتلها الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري ومدى فعالية وفعلية التدابير المتخذة من قبل الدولة الجزائرية لتطويرها.

بعد انخفاض معدل النمو الناتج الداخلي الخام بالجزائر من 4% سنة 2014 إلى 9.2% سنة 2015 (عجز بـ15% من الناتج الداخلي الخام) تحتم على الدولة البحث عن حلول بديلة كفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية، وأبرز هذه البدائل إذا لم يكن أفضلها يتجلى في النشاط الفلاحي أحد أهم البدائل الناجعة لتحقيق التنمية الاقتصادية، لما يميز الجزائر من مساحة هائلة وتنوع وملائمة مناخها كما أنها تتوفر على الموارد الفلاحية من خبرة وأدوات، ويعد القطاع الفلاحي من أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء للنهوض باقتصادياتها، لما لهذا القطاع من تأثير على القطاعات الأخرى وعلى حياة المواطن بتحقيق الإكتفاء الذاتي أولا وزيادة مردودية الدولة ومن ثم تسويق منتجات هذا القطاع للأسواق الدولية الأمر الذي يؤدي إلى ترقية وتنمية التجارة الخارجية عموما، إن الفلاحة الجزائرية رغم كونها مصدر للثروة الدائمة والأداة المثلى لتحقق الأمن الغذائي، إلا أنها لم تحظ بالأولوية التي تستحقها وهذا عبر مختلف استراتجيات التخطيط التي انتهجتها الدولة، وعليه تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:

ما هو دور قطاع الزراعة من خلال تصدير التمور في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية؟

الأسئلة الفرعية :

- ما هي أهم خصائص القطاع الزراعي الجزائري ؟
- ما هي تطورات التجارة الخارجية الجزائرية للسلع الزراعية بين (2010-2019) ؟
- ما هي سمات التجارة الخارجية وقطاع الزراعة خلال جائحة كورونا كوفيد-19 ؟

2) دوافع اختيار موضوع البحث:

هناك عدة أسباب جعلتنا نبحث في هذا الموضوع، فبالإضافة إلى الدوافع الشخصية والمتمثلة في رغبتنا الذاتية في دراسة المواضيع المتعلقة بالتجارة الخارجية، وكذا ميولنا للبحث في موضوعات العلاقات الاقتصادية الدولية وفضولنا الزائد للتعرف على المستجدات التي طرأت على التجارة الخارجية الجزائرية، فهناك دوافع موضوعية، منها أن الموضوع يندرج في إطار المواضيع التي تدور حولها نقاشات باستمرار، نظراً لأهميته وخضوعه باستمرار لتغيرات جديدة وكذا محاولة إثراء المكتبة الجامعية بدراسة موضوع حديث.

3) أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها في ظل المشاكل الاقتصادية المستمرة للتجارة الخارجية وأهمها الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات في عمل الموازنات وتحقيق فائض في الميزان التجاري من خلال رفع وارداته، حيث أن الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد العالمي فرض عدة بدائل أخرى، وزيادة تشابك الأسواق، أين حظيت التجارة الخارجية باهتمام متزايد من قبل الاقتصاديين وأصحاب القرار، كما أنها الوسيلة الأنجع لتحقيق اندماج أفضل في النظام الاقتصادي العالم، إذ يتميز العصر الحالي بتزايد حدة المنافسة وتنامي ظاهرة العولمة، كما أنّ تزايد اهتمام الدول والمؤسسات بإقامة التحالفات والتكتلات قصد مواجهة ظاهرة العالمية واللحاق بركب التطور الاقتصادي، إضافة إلى أن طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وسعيها لإقامة منطقة تبادل حر، لتحرير تجارتها الخارجية، سيؤدي إلى تزايد المخاطر على الاقتصاد الوطني بسبب عدم تكافؤ القوى بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية، الأمر الذي يستدعي اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة في الوقت اللازم قبل فوات الأوان، خصوصا بعد التغيرات التي فرضها الوضع الوبائي الأخير 2020 حيث تغيرت موازين القيم السوقية لعدة ميادين وأنواع من السلع، لهذه الأسباب ارتأينا دراسة التجارة الخارجية للجزائر في ظل الاقتصاد المخطط والحر ومعرفة ما إذا كانت الإصلاحات التي تقوم بها الدولة تعود بالنّفع على الاقتصاد الجزائري.

4) أهداف البحث :

نهدف من خلال هذا البحث إلى ما يلي :

- الإطلاع على حيثيات وخصائص القطاع الزراعي بالجزائر.
- الوقوف على المعطيات والبيانات التي تصف وضع الجزائر من السلع غير البترولية وخاصة الزراعية منها.
- تقدير تجربة التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق (2010-2020).

3) منهجية وأدوات البحث :

لكل دراسة أسلوبها ومنهجها الخاص، وتماشيا مع طبيعة الموضوع الذي يأخذ في شقه النظري سرد الأحداث بالنسبة لتطور مراحل التجارة الخارجية، فلقد اعتمدنا فيه على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لغرض تقييم وتحليل التجربة الجزائرية في التجارة الخارجية، وقصد الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات، سوف نعتمد في دراستنا على هذا المنهج الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع من خلال سردنا لمختلف المفاهيم والنظريات وتحليلها، وقد قمنا باستخدام العديد من الأدوات منها:

- مختلف القوانين والتشريعات التي تتعلق بالموضوع، والأوامر والمراسيم المتعلقة ببرامج الإصلاح.
- الاستعانة بالدراسات السابقة والملتقيات الوطنية والدولية التي ناقشت المواضيع المرتبطة بهذا البحث، إضافة إلى الكتب والمجلات الاقتصادية.
- الإحصائيات المرتبطة بالموضوع، عن طريق البنك الدولي والمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك *CNIS*، (Centre national de l'informatique et des statistiq, douanes algériennes) والديوان الوطني للإحصائيات *ONS*، (Office national des statistiques se trouvant, à BAB AZOUNE ALGER ALGERIE.) إضافة إلى المواقع الإحصائية المتخصصة على الانترنت.

الفصـــل الأول :

التجارة الخارجية

تمهيد:

تعتمد كل الدول على بعضها البعض لإشباع حاجاتها من السلع والخدمات، هذه الحقيقة تميز العلاقات الاقتصادية بين الدول منذ عصور، حيث أنه لا تستطيع أي دولة أن تعيش في معزل عن العالم متبعة في ذلك سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة شاملة ولفترة طويلة من الزمن، ونتيجة لهذه الحاجة ولتطور نظم المعلومات والاتصالات الدولية فقد تزايدت أهمية التجارة الخارجية باعتبارها أهم محددات الترقية والنمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للشعوب، ولقد خصص فصل لدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية في ثلاث مباحث نستعرضها كما يلي:

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى النهوض باقتصادها للتخلص من شبح التبعية الاقتصادية بعد أن أصبحت مستقلة سياسيا، منتهجة في ذلك خططا تنموية وبرامج اقتصادية بما أتيح لها من موارد مادية وبشرية، وكان لقطاع التجارة الخارجية الحظ الأوفر من هذه المخططات والبرامج الاقتصادية لما تكتسيه من أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، في المبحث السابق تم عرض اتجاهين مختلفين للسياسات التجارية، بين أنصار الحماية والحرية، في هذا المبحث نحاول الكشف عن الاتجاه الذي تبنته الجزائر والأدوات المستخدمة فيه بالإضافة إلى أهم النتائج المتوصل إليها، وكيف كانت تؤخذ التدابير اللازمة في كل مرحلة مر بها قطاع التجارة الخارجية في الجزائر كما تم التركيز على التوجه الجديد للتجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية ممثلا في مشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الذي تسعى الجزائر لكسب رهاناته، وهذا من خلال التطرق إلى العناصر التالية :

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية إلى غاية بداية المفاوضات مع صندوق النقد الدولي

ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي قطاعات إقتصادية هشة تتسم بالتبعية ولم يكن أنداك قطاع التجارة الخارجية يكاد يعرف نشاطات يمكن أن تعتمد عليها الجزائر لذلك كان على السلطات أخذ التدابير للنهوض بهذا القطاع الحيوي وفي هذا المبحث نحاول التعرف على التطورات التي عرفتها التجارة الخارجية إلى غاية بداية مفاوضات الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

1- مرحلة الحماية: اتسم الإقتصاد الجزائري غداة الإستقلال بالتبعية للإقتصاد الفرنسي، ولقد ورثنا تبعية شاملة في كل المجالات لعدة أسباب أهمها عدم توفر الإطارات المؤهلة التي يمكنها أن تحدث التغيرات اللازمة للنهوض بالإقتصاد الوطني، وتوجيهه الوجهة الصحيحة التي تكفل له النمو، وقد اتخذت السلطات عدة إجراءات للخروج من هذه الوضعية كي يتسنى لها تحقيق الإستقلال الإقتصادي وظهر هذا من خلال مؤتمر طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964، انتهجت الجزائر نموذجا للنمو الإشتراكي ذا توجه

نحو الداخل مع التركيز على الصناعات الثقيلة وخفض الإعتماد على الإستثمار الأجنبي والواردات وإشتملت العناصر الرئيسية لهذا النموذج على التخطيط المركزي للإقتصاد والإعتماد على المؤسسات العامة في توفير معظم الخدمات وعلى صناعات إحلال الواردات.

اتبعت الجزائر كأغلب الدول النامية السياسية الحمائية باتخاذ الإجراءات التالية :

1) الرقابة على الصرف: كرس إنتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الإقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال، انتقال رؤوس الأموال بحرية، لكن التهريب المكثف لرؤوس الأموال، (حميدات، 2000، صفحة 173) والتغيرات المتتالية في هيكل الإقتصاد الوطني خاصة منذ 1963، أصبح من الضروري الإنسلاخ عن هذه التبعية التي لا تخدم المصالح الوطنية فتم في 13 أكتوبر 1963 وضع قانون خاص بالرقابة على الصرف وهو قانون 63-144، وتكمن هذه الرقابة في وضع معدل وحيد للصرف للتحكم في التقلبات النقدية للسوق الدولية، وكانت الجزائر تود الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات بغض النظر عن تقلبات أسعار الصرف الدولية. (Benissad, 1994, p. 176)

2) الحواجز الجمركية: لقد ورثت الجزائر نظاما جمركيا تابعا للنظام الفرنسي لا يمكن أن يساهم في تطبيق السياسة الحمائية التي تبنتها الجزائر ،لذلك تم وضع أول تعريفة جمركية جزائرية في 28 أكتوبر 1963 بموجب الأمر 63-413،* والتي تحدد الرسوم بالنسبة لـ :

- السلع النهائية تتراوح نسبتها ما بين 15% إلى 20 %.
- السلع نصف المصنعة تتراوح نسبتها ما بين 5 % إلى 20 %.
- سلع التجهيز والمواد الأولية نسبتها تقدر بـ : 10 %.

نلاحظ أن المشروع يهدف إلى تشجيع استيراد سلع التجهيز لكي يتم إنشاء مشاريع استثمارية داخل الوطن، وبالمقابل الرسوم على السلع الاستهلاكية مرتفعة من أجل حماية الإنتاج الوطني، وبقيت المبادلات الدولية خاضعة لهذا النظام إلى غاية فيفري 1968، حيث وضعت تعريفة جمركية جديدة أهم ما جاء فيها، التمييز بين التعريفة الخاصة بالدول التي لها اتفاقيات تجارية مع الجزائر والتعريفة الخاصة ببقية الدول الأخرى، كما أنه تم الفصل بين السلع الاستهلاكية الضرورية والكمالية من حيث نسب الرسوم المطبقة على كل واحدة منها على حدا، ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (01) : التعريفات الجمركية الجديدة حسب طبيعة السلع .

طبيعة السلعة	سلع محولة	سلع غير محمولة
سلع الاستهلاك		
الضرورية	30 % إلى 50 %	20 % إلى 40 %
الكمالية	100 % إلى 150 %	20 % إلى 30 %
سلع التجهيز	30 %	20 %

La source: Hocine Benissad: Economies de Développement de L'ALGERIE,2ed, OPU, 1982, P17.

يظهر من الجدول أن الرسوم المطبقة على سلع الاستهلاك الضرورية منخفضة، مقارنة بالرسوم المطبقة على السلع الكمالية، كما أن الرسوم على سلع التجهيز سواء المحمولة أو غير المحمولة منخفضة على السلع الاستهلاكية، إن هذا ما يؤكد السياسة الحمائية التي تطبقها الجزائر لحماية منتجاتها الوطنية بإحلال الواردات بمنتجات داخلية.

3) نظام الحصص: يتم تحديد نوعية وكمية الواردات وكذلك مصدرها الجغرافي بواسطة تراخيص الاستيراد للحد من عملية الاستيراد للسلع الكمالية، وقد حرصت السياسة التجارية على توجيه عمليات الاستيراد جغرافيا، أي توجيه الاستيراد نحو البلدان التي تربطنا بها علاقات سياسية واتجاهات مشتركة بغرض حماية الإنتاج الوطني وقد أصدرت الدولة المرسوم الرئاسي 63-188 يوم 16 ماي 1963 المتضمن في مادته الأولى تحديد قوائم السلع التي يمكن استيرادها. (Benissad, 1994, p. 82)

4) تنصيب الأجهزة القائمة بعمليات التصدير والاستيراد GPA:* لجأت الدول إلى إنشاء شركات وطنية تمارس نشاط الاستيراد والتصدير في إطار القانون التجاري الجزائري، حيث تم في نهاية 1963 إنشاء الديوان الوطني للتجارة "ONACO" الذي يقوم بتزويد السوق الوطنية بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمتمثلة في السلع الغذائية الأساسية كالحليب، السكر، اللبن وغيرها، في سنة 1964 تم التوسيع أكثر حيث لجأت الدولة إلى إنشاء مجمعات تقوم بعمليات الاستيراد تعرف بالمجمعات المهنية للشراء GPA بموجب المرسوم التنفيذي رقم 64-233 المؤرخ في 10 أوت 1964، وهي متكونة من أجهزة الدولة ومستوردين خواص في شكل مؤسسات رأسمالها يتكون بأغلبية من خزينة الدولة والباقي من الخواص المساهمين ، تتميز هذه الشركات بميزة احتكار للواردات وتقوم هذه التجمعات بتسطير برامج الاستيراد السنوية والاتجاهات الجغرافية للمبادلات الدولية.[1]

غير أن الدولة في سنة 1966 وفي إطار عملية التأميم للقطاعات الصناعية ، أقامت مؤسسات وطنية غرضها النهوض بالاقتصاد الوطني وإحلال الواردات للكف من الاستيراد الذي يكلف خزينة الدولة مبالغ ضخمة من العملة الصعبة، لكن المجمعات لم ترض بهذا التأميم لهدف الربح لأن هذا يحد من ممارستها، مما أدى إلى التداخل فيما بين الصلاحيات والوظائف المنوطة بكل

جهاز، فنشبت خلافات حادة بين قطاعات الإنتاج والأجهزة التي تسير التجارة الخارجية (المجمعات) مما أدى إلى حدوث خلل في عمليات الإستيراد وغياب برنامج الإستيراد وبالتالي نقص في إستيراد السلع الإستهلاكية القابلة للتحويل والتامة الصنع فحدث ما يعرف عندنا بأزمة ندرة المواد في كل القطاعات، أما فيما يخص جانب التصدير، لم يتم التطرق له بنفس القدر الذي حظي به جانب الاستيراد إذ أنه كان قطاع غير متشعب يعتمد فقط على استخراج النفط وتصديره[2] اتسمت الفترة ما بين 1962 إلى غاية 1970 برقابة الدولة على التجارة الخارجية والتي كانت تلعب دور المنظم وقد عرفت هذه الفترة عدة مشاكل منها: (Benissad, 1994, p. 84)

- غياب برامج الإستيراد من طرف المؤسسات المحتكرة للنشاط التجاري .
- تدني نوعية المواد المستوردة وعدم الإهتمام بخدمات ما بعد البيع، الأمر الذي كلف المؤسسات الوطنية التي تقوم بهذه الخدمات مبالغ مرتفعة في غنى عنها أتت نتيجة الممارسات البيروقراطية عند الإستيراد.
- طول قنوات تصريف المنتوج، واستغراقه مدة طويلة للوصول إلى المستهلك.

المطلب الثاني : مرحلة الإحتكار

اعتبرت الدولة الفترة السابقة (مرحلة الحماية) كفترة إنتقالية نحو سياسة جديدة تستطيع فيها إحكام سيطرتها على هذا القطاع الإستراتيجي، لهذا انطلقت السلطات في احتكار الاستيراد والتصدير بواسطة أجهزتها ومؤسساتها العمومية، ويمكن تقسيم مرحلة الإحتكار إلى مرحلتين أساسيتين :

المرحلة الأولى : مرحلة الإحتكار المسير من طرف الشركات الوطنية

لحساب الدولة (1971-1977): في جويلية 1971 منحت المؤسسات العمومية صلاحيات إحتكار العمليات التجارية، إذ تستطيع كل مؤسسة حسب نشاطها إستيراد السلع الخاصة بها وبالفروع التابعة لها وفي هذا المجال، شركة سوناكوم تقوم باستيراد المواد الميكانيكية اللازمة لها ولكل الفروع التابعة لها ، مواد البناء لشركة (SNMC)، المواد الحديدية لشركة (SNS) وغيرها، هذه العمليات الإحتكارية تهدف إلى توجيه حسن وعقلاني للتدفقات التجارية وربطها بالتخطيط المركزي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وقد نصت المادة الأولى من الأمر 74–72 على إنشاء البرنامج العام للاستيراد، كما تم من خلال هذا الأمر إحداث موضوع الرخص الإجمالية للاستيراد والتفرقة بين أنواعها في المادة الخامسة من نفس الأمر، وتكون هذه الرخص لفائدة: (لجريدة الرسمية ، فيفري 1974)

أ. هيئات القطاع العمومي الحائزة على ميزة الإحتكار: هذا النوع من الرخص يمنح للمؤسسات المستوردة لسلع الإستهلاك النهائي أو الإستهلاك الإنتاجي.

ب. الرخصة الإجمالية للإستيراد الخاصة بالنشاط: وهي رخص تستفيد منها المؤسسات العمومية غير الحائزة على إحتكار الاستيراد بغرض استيراد مستلزماتها الإنتاجية ولإنجاز برنامجها الخاص بالإنتاج والدعم والمشاريع المخططة التي تتولى مسؤوليتها.

ج. الرخصة الإجمالية للإستيراد الممنوحة للقطاع الخاص : لا تمنح هذه الرخص إلا لمؤسسات القطاع الخاص الهامة التي تطبق برنامجاً سنوياً للتموين، أي المؤسسات التي تساهم في رفع وتطوير الإقتصاد الوطني، أما فيما يخص الصادرات فإن الأمر 74 – 11 الصادر بتاريخ 30 جانفي 1974 ، يؤكد ويكرس الحرية في ممارسة هذا النشاط ويمنع الإحتكار من قبل المؤسسات إلا فيما يخص المنتجات المحددة من طرف السلطات المعنية، خلق هذا التقسيم جواً من الفوضى ، إذ يمكن أن يتم إستيراد نفس السلعة من طرف شركة بغرض الإنتاج وأخرى بغرض التوزيع ، وهذا ما يؤثر على القدرة التفاوضية للشركتين الوطنيتين ، لأن التفاوض يتم بصورة فردية مع المصدرين الأجانب مما ينعكس على أسعار المنتجات المستوردة فوجد آنذاك في السوق الوطنية منتوج مستورد بأسعار مختلفة بسبب تباين أسعار الحصول على هذا المنتوج من الخارج.

المرحلة الثانية: مرحلة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978 – 1989) في سنة **1978** عززت الدولة موقفها الإحتكاري فيما يخص نشاطات التجارة الخارجية وذلك بإصدارها للقانون **78 – 02** في**11** فيفري **1978** ، والذي ينص على أن تسيير الواردات والصادرات من مهام الدولة وذلك في نص المادة الأولى والثانية من هذا القانون : (الجريدة الرسمية، 1398، صفحة 117)

المادة الأولى : وفقا لما ورد في الميثاق الوطني وطبقا لأحكام المادة 14 من الدستور، فإن إستيراد وتصدير البضائع والسلع والخدمات بجميع أنواعها من اختصاص الدولة وحدها.

المادة الثانية : لا يجوز إبرام العقود والصفقات الخاصة باستيراد أو تصدير البضائع والسلع والخدمات مع المؤسسات الأجنبية إلا من قبل الدولة أو من قبل إحدى هيأت الدولة .

فلا يمكن لأي جهاز آخر مهما كانت صلاحيته القيام بأي نشاط تجاري خارجي، فلقد تم إقصاء نشاط الوسطاء من تدخلهم في عمليات التجارة الخارجية (المادة **9** من القانون **78–02**) نظراً لتشدد السلطات في إحتكارها لنشاط التجارة الخارجية والتي لم تحقق الأهداف المسطرة في المخططات التنموية والمتمثلة أساساً في حماية المنتجات الوطنية والحد من الإستيراد، فالإحتكار لم يفرض كوسيلة ناجعة للتخطيط وعقلانية لتوجيه الواردات والصادرات [2]

رغم النتائج العكسية التي أسفرتها سياسة الإحتكار، إلا أن الدولة لم تتخل عن الإحتكار كسياسة لتسيير الواردات والصادرات وإنما أضفت عليه بعض الليونة في التعامل منذ بداية الثمانينات ، ويظهر ذلك من خلال إصدار المرسوم 84 – 390 ، في 22 سبتمبر 1984 الذي يلمس فيه بعض التسهيلات على عملية الاستيراد حيث تم تصنيف السلع المستوردة في قائمتين:

- **القائمة الأولى:** تتكون من السلع المحتكرة التي يجب أن تستورد بعد موافقة الوزارة الوصية.

- **القائمة الثانية:** تتكون من السلع غير المحتكرة والتي تستطيع أن تستوردها المؤسسات العمومية بغرض الحاجة الإنتاجية.

وبعد أزمة البترول سنة 1986 حيث عرفت أسعار البترول انخفاضا أثر سلبا على ميزانية الدولة فأنتهجت سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات، وفي هذا السياق أصدرت السلطات التشريعية مراسيم وتعليمات تحفيزية في قانون المالية لسنة 1986 إذ من الجانب الضريبي تم إعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية على جزء من أرقام المؤسسات العمومية المصدرة ، وإعفاء أخر يخص الدفع الجزافي تتراوح مدته من سنة إلى خمس سنوات بإختلاف مداخيل النشاط (المالية، 1986) وتبعا لهذه الإجراءات تم إصدار المرسوم 86-46 القاضي بترقية الصادرات خارج المحروقات (ampex) وتقديم دعم للمنتجات المصدرة، ولكن بصدور القانون 88-29 عززت الدولة موقفها الإحتكاري رغم أنه أعطى انطلاقة جديدة للنظام التجاري الجزائري ،فلقد نظم الإحتكار من خلاله في إطار برنامج شامل للتجارة الخارجية مع منح إمتيازات لمؤسسات عمومية إقتصادية وهيئات عمومية وتجمعات ذات مصلحة مشتركة. (الجريدة الرسمية، المادة 5 من القانون 88- 29، 1988، صفحة 63)

إن قانون 88-29 يؤكد أيضا حضر دور الوسيط تبعا لنص القانون 78- 02 ، ولكن تعريف الوسيط في هذا القانون يقتصر فقط على الشخص الذي لا ينشط في إطار قانوني ولا يتصرف في إطار مهنة يرتبها القانون أو التنظيم بمناسبة تحضير أية صفقة أو عقد إستيراد أو مفاوضة (الجريدة الرسمية المادة 5، 1988)

ووفقا للمادة 09 من هذا القانون يمكن أن تمنح رخصا للإستيراد لمؤسسات خاصة مدرجة ضمن أوليات المخطط العام للإستيراد أما فيما يخص التصدير فقد ظل المجال مفتوحا أمام القطاع الخاص ولكن يجب أن يتم ذلك في إطار البرنامج العام للتصدير (الجريدة الرسمية، المادة 19 ، 1988)

وتماشيا مع القانون المذكور أعلاه أصدر المرسوم 88- 167 في 06-09-1988 ,الذي يحدد شروط برمجة المبادلات الخارجية للسلع والخدمات سواء عند الاستيراد أو التصدير ويحدد كيفيات إيجاد ميزانيات بالعملات الأجنبية لفائدة المؤسسات العمومية، (لجريدة الرسمية ، لمادة الأولى من المرسوم 88-167 ، 1988، صفحة 72) شرط أن تنجز الواردات والصادرات من السلع والخدمات، باستثناء المعفاة منها من إجراءات التجارة الخارجية أو التي تنجز دون دفع في إطار البرنامج العام الخاص بالتجارة الخارجية، وتعتبر هذه الميزانيات أداة فعالة لضبط عمليات التصدير والاستيراد، إذ يحل تخصيص الميزانية بالعملة الأجنبية "budgets déverses" محل تراخيص الاستيراد الشاملة A.G.I، حيث تسمح هذه الميزانيات للمؤسسات العمومية أو الخاصة الحصول على الأموال بالعملة الأجنبية الضرورية لاقتناء جميع مستلزمات نشاطها الإنتاجي بصورة منتظمة وعقلانية.

لقد دامت مرحلة الإحتكار ما بين الفترة (1971-1989) حاولت الدولة من خلالها تطبيق الحماية على الإقتصاد الوطني والتحكم في قطاع التجارة الخارجية، لكنها لم تصل إلى الأهداف المسطرة في المخططات التنموية، بل تحول الإحتكار إلى أداة

لممارسة البيروقراطية ، وفرض تعسفي لإجراءات عطلت برامج التنمية اللازمة، للنهوض بالإقتصاد الوطني الجزائري. (المادة الثانية من المرسوم 88-167 ، 1988)

المطلب الثالث : مفاوضات الجزائر مع صندوق النقد الدولي

ابتداء من أواخر 1988 شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحات هام وشامل للإقتصاد الوطني وكانت الجزائر ملزمة بتطبيق هذه الإجراءات نظرا لوضعيتها الإقتصادية الصعبة الناجمة عن :

- تراجع أسعار البترول بدءا بأزمة سنة 1986 ،حيث انخفض سعر البرميل من 29 دولار سنة 1985 إلى 14 دولار مما أثر سلبا على ميزانية الدولة .
- التراجع في معدلات النمو الإقتصادي .
- تفاقم عبء المديونية الخارجية على الإقتصاد الوطني، حيث كانت خدمة الدين تمثل 78% من إجمالي الصادرات سنة 1989.

هذه الأسباب دفعت الجزائر إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي (FMI) لطلب التسهيلات المالية،حيث فرض عليها التقيد بمتطلبات وشروط الصندوق، وسوف نحاول التطرق إلى الاتفاقات التي تمت مع صندوق النقد الدولي والتي بدأت الجزائر من خلالها وضع إجراءات لإصلاح النظام الإقتصادي.

1- **إتفاق الاستعداد الإئتماني لماي 1989 ولجوان 1991**: عقدت الجزائر إتفاقيتي استعداد إئتماني (STAND-BY CREDIT) تما في سرية تامة الإتفاقية الأولى أبرمت في 30 ماي 1989، والثانية في جوان 1991، الإتفاق الأول مدته 18 شهرا لإنجاز سياسة إقتصادية محددة يتفق عليها الطرفان (الجزائر وصندوق النقد الدولي)، ولقد لجأت الجزائر إلى الصندوق للحصول على الإقساط المرتفعة (أي الأقساط التي تزيد عن حصة الدولة العضو في الصندوق) في إطار هذا الاتفاق، وبالفعل وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة سحب خاصة (DTS)* والتي استخدمت كليا في 30ماي 1990، أما الإتفاق الثاني فقدتم إبرامه كما ذكر في جوان 1991 ووافق بموجبه الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة على أربعة أقساط بحيث يحدد مبلغ كل قسط بـ 75 مليون وحدة سحب خاصة. (خالدي، 1996، الصفحات 195-200)

إن استخدام الجزائر لموارد الصندوق وإبرامها للإتفاقين السابقين، لا سيما إتفاق جوان 1991 تضمن نية الجزائر في إحداث إصلاحات عميقة للإقتصاد والتي تهدف إلى:

- التقليص من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والعمل على ترقية النمو الإقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة .
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف
- تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.

ورغبة في الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف تم الاتفاق على برنامج التصحيح الهيكلي الذي يتضمن النقاط التالية :

- تخفيض سعر الصرف للدينار.
- تحرير الأسعار في القطاعات الإنتاجية والخدماتية الأساسية وخلق ضرائب على المبيعات (TVA) من أجل تخفيض العجز الكلي في الميزانية العامة للدولة.
- التطهير المالي للقطاع العام وتحويل بعض مؤسساته للقطاع الخاص وإعادة ترتيب أولويات الإستثمار.
- انتهاج سياسة إئتمانية ونقدية غير تضخمية وتحرير القطاع المصرفي وتدعيم السلطة الإشرافية لبنك الجزائر.
- تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض أو إلغاء الحواجز الكمية المقيدة لها.
- تنمية القطاع الخاص وتشجيعه بواسطة الإصلاحات التنظيمية الضرورية.

منذ سنة 1993 زادت العقبات الخارجية والضغوط الاجتماعية الداخلية، حيث كان يتم تمويل الاحتياجات الاجتماعية وعجوزات الخزينة من ميزانية الدولة، هذه الأخيرة التي انخفضت حصيلة صادراتها من المحروقات سنة 1993 إلى 9510,10 مليون دولار وازداد عجز الخزينة العمومية ووصلت خدمة الدين إلى 86% من إجمالي الصادرات سنة 1993، فزادت الاختلالات المالية خلال تلك السنوات ولم يكن يبقى للجزائر حلا إلا التوجه من جديد نحو صندوق النقد الدولي وهذا بعقد إتفاق استعدادي إئتماني ثالث في أفريل 1994، حيث يعتبر هذا الأخير أول مرحلة فعلية لبرنامج تعديل هيكلي.

2- إتفاق الإستعداد الإئتماني لأفريل 1994 وصلت الجزائر سنة 1994 إلى حالة عدم القدرة على الدفع (وصلت خدمة الدين 93.4 % من موارد الصادرات) وبالتالي لجأت الدولة إلى طلب إعادة جدولة ديونها وفي هذا الإطار تم متابعة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي لإنهائه باتفاق قرض إستعدادي إئتماني الممضي في أفريل **1994** لمدة سنة والذي كان موجها لتعديل ميزان المدفوعات، تلاه إتفاق ثاني يدعى بتسهيل التمويل الموسع (FFE)* لمدة ثلاث سنوات (أفريل 1995-أفريل 1998) والجدول الموالي يوضح شكل المساعدات المالية المقدمة من طرف الصندوق إلى الجزائر.

جدول رقم 02 : المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي

المبلغ (مليون DTS)	الطبيعة	المدة	تاريخ التنفيذ
155.7	إتفاق إستعداد إئتماني (STAND-BY CREDIT)	سنة	1989/05/30
300	إتفاق إستعداد إئتماني (STAND-BYCREDIT)	سنة	1991/06/03

270.7	إتفاق إستعداد إئتماني (STAND-BY CREDIT)	سنـة	1994/04/27
1169.28	تسهيل التمويل الموسع (FFE)	ثلاث سنوات	1995/04/22

Source: Ammor Belhimer : la dette extérieure de L4 Algerie ,Casbah édition, Alger, 1998 ,P14

وكان على الحكومة الجزائرية أن تتبع برنامجا إقتصاديا محددا مع التزام مشدد لتحقيق نتائج حسنة، والتي يتابعها بصفة مستمرة مختص من صندوق النقد الدولي.

وبهدف هذا البرنامج الإقتصادي إلى :

- ✓ تحرير التجارة الخارجية .
- ✓ وضع إستراتيجية لإصلاح القطاع العام .
- ✓ إرساء نظام الصرف .
- ✓ التحكم في عجز الميزانية .
- ✓ وضع قانون المنافسة .
- ✓ تطوير شبكة المنافسة .
- ✓ تطوير الشبكة الإجتماعية .
- ✓ تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام (**3%** سنة **1994**, **6 %** سنة **1995**).
- ✓ ضمان نوعية النمو عن طريق إختيار قطاعات ذات أولوية، لا سيما السكن وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ تقريب معدل التضخم نحو معدل التضخم العالمي (**3% – 4%**).

محتوى البرنامج الإقتصادي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي المتعلق بالتجارة الخارجية بصفة عامة سياسة التجارة الخارجية المتضمنة في برنامج التعديل الهيكلي تفرض تخفيض درجة حماية المنتوج الوطني وتوسيع قطاع التصدير، أي إلغاء القيود الكمية وتعديل نظام التعريفة الجمركية وتبسيط إجراءات الدفع الخارجية بالنسبة للواردات، ومن جهة أخرى تدعيم الصادرات إلى الخارج (بالإعتماد على نظام قرض خاص، ونظام تأمين مناسب...).

ينصب عمل الحكومة أساسا على إقامة جهاز تشريعي وتنظيمي يسمح بتحرير التجارة الخارجية فعلا وإلغاء أي شكل من أشكال الإحتكار والتسيير البيروقراطي في هذا المجال –ما عدا بعض الإستثناءات– وإزالة قيود الصادرات كميا، كما تحرر الواردات بدون التضييق عليها من حيث طرق تمويلها، ويتطلب تحرير التجارة الخارجية إلغاء الترتيبات الخاصة بتأطير عمليات التجارة الخارجية

والقيود الواردة على تمويلها، من خلال تحقيق لا مركزية فعلية في عمليات الاستيراد وتفعيل دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية، مع إعادة هيكلة الضريبة الجمركية بما يتناسب ومستويات الدول المجاورة، حيث سيتم تخفيضها بنسبة **50%** كحد أقصى.

وتتطلب الصادرات خارج المحروقات توفير شروط لتحقيقها ، لاسيما ما يأتي :

- ✓ إنشاء شركة تأمين الصادرات وضمانها.
- ✓ منح القروض البنكية للتصدير.
- ✓ مراجعة الترتيبات القانونية والتنظيمية المطبقة على الصادرات مع تفضيل تدابير الدعم التمهيدية لإنتاج مواد توجه للتصدير.

المبحث الثاني: مدخل للتجارة الخارجية

التجارة الخارجية أحد فروع علم الإقتصاد التي تختص بدراسة الإعتماد المتبادل بين دول العالم، وتزايد هذا الإعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الإقتصاد والأسواق، ويتخذ الإعتماد المتبادل بين دول العالم ثلاثة أشكال، وهي تبادل السلع المادية مثل: القطن، المنسوجات الآلات والسيارات، وتبادل الخدمات مثل: خدمات النقل، التأمين، السياحة والتعليم، وتبادل المعاملات المالية والنقدية مثل: الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية

لقد تعددت تعاريف التجارة الخارجية وسوف نحاول الأخذ بأهمها فيما يلي :

تعرف التجارة الخارجية على أنها ﴿أحد فروع علم الإقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الإقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة﴾ (السريتي، 2009، صفحة 18)

كما تعرف على أنها: ﴿عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.﴾ (مسعداوي، 2016، صفحة 18)

1- التعريف اللغوي ويقتصر معنى التجارة بالمعنى اللغوي على كلمة تقليب المال كما عرف العلامة ابن خلدون التجارة في مقدمته المشهورة بأنها {محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخيص وبيعها بالغلاء} وبالتالي يكون ابسط الأعمال التجارية هو شراء سلعة بثمن أكبر ويكون الفرق هو الربح.

2- التعريف الاصطلاحي فإصطلاح التجارة الخارجية يشير إلى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دول معينة ودول أخرى أو مجموعة من الدول. (العظيم، 2000، صفحة 13)

3- التعريف الاقتصادي وهو ينصب على عملية الوساطة والتوسط بين المنتج والمستهلك، وينجم عن ذلك خروج نوعين من الأعمال عن نطاق التجارة، حيث يقوم المستهلك بشراء السلعة التي يهدف لاستهلاكها والانتفاع بها. (نورة، 2011-2012، صفحة 45)

4- التعريف القانوني هو تحويل المنتجات من حالتها الأولية إلى سلع بقصد بيعها بعد إعادة صنعها وهي ما تسمى بالصناعات التحويلية، وأيضا يشمل النشاط المتعلق بالصناعة والنقل البحري والجوي والبنوك وما يلحق بها من حرف تجارية، كالسمسرة والوكالة بالعمولة والتأمين وغيرها. (نورة، 2011-2012، صفحة 45) وبالرغم من أن التجارة سواء الداخلية أو الخارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل، فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية إستنادا إلى الفوارق التالية:

1) تتم التجارة الداخلية داخل الحدود الجغرافية للدولة، بينما تتم التجارة الخارجية بين دول العالم المختلفة.
2) تتم التجارة الداخلية من خلال نظام إقتصادي سياسي واحد، بينما تتم التجارة الخارجية في ظل أنظمة إقتصادية سياسية مختلفة.
3) تختلف الظروف السوقية والعوامل المؤثرة فيها في التجارة الداخلية عنها في التجارة الخارجية.
4) وجود فرص للتكتلات الاقتصادية في حال التجارة الخارجية.
5) سهولة نقل عوامل الإنتاج داخل الحدود الجغرافية للدولة وصعوبة نقلها في حال التجارة الخارجية.
6) إختلاف الأنظمة والقوانين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المنظمة للتجارة الداخلية عن المنظمة للتجارة الخارجية.
7) إستخدام عملة واحدة في حال التجارة الداخلية وتعدد العملات المستخدمة في حال التجارة الخارجية.

المطلب الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية

ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الإقتصادية أو ما يسمى بمشكلة الندرة النسبية حسب المدرسة الرأسمالية، حيث أن دولة ما لا تستطيع أن تكتفي ذاتيا بصورة شاملة ولمدة طويلة، أن تنتج كل ما تحتاجه. لأن الظروف البيئية والجغرافية والإقتصادية لا تمكنها من ذلك، وهذا ما يتطلب من كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها إمكانياتها لإنتاجها، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها، أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة ونفقة مرتفعة يصبح عندها الإستيراد من الخارج أفضل. ومن هنا تبدو أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول ترتبط إرتباطا وثيقا بظاهرة قيام التجارة، ومن هنا سوف نتطرق لأهم الأسباب. (رشاد ، عليان، و حسام ، 2000، صفحة 16)

1- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة: يعتبر هذا سببا جوهريا ورئيسيا، حيث أنه ينتج عن السبب عدم قدرة الدولة على تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا، فكل دولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بها بميزة نسبية، وتحصل البلدان الأخرى جزئيا أو كليا على حاجاتها من السلع التي لا تتمتع بها بميزة نسبية، وتعود الفائدة على كل البلاد طالما أن معدل التبادل يختلف عن ذلك المعدل الذي كان سائدا قبل قيام التجارة (تادرس، 1983، صفحة 313).

2- تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة هذا ما يؤدي إلى إنخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، من خلال تحقيق وفورات الحجم، مقارنة مع إرتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.

3- إختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة إلى أخرى: من الممكن أن التكنولوجيا سببا منفصلا لقيام التجارة الخارجية، ويمكن القول أن التجارة مبنية على تغيرات في عامل الإنتاج المتوافر نسبيا وهو-التكنولوجيا- حيث تصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل إرتفاع مستوى التكنولوجيا، على عكس من ذلك في حال إنخفاض مستوى هذه التكنولوجيا، حيث يخضع الإنتاج لسوء الكفاءة الإنتاجية وعدم الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية.

4- الفائض في الإنتاج المحلي والسعي إلى زيادة الدخل الوطني: يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا. وأما فيما يخص السعي إلى زيادة الدخل الوطني يتمثل في الإعتماد على الدخل المتحقق من التجارة الخارجية، وهذا بهدف رفع مستوى المعيشة محليا، وتحقيق الرفاهية الإقتصادية.

5- إختلاف الميول والأذواق: الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة، حيث أن المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات العالية من الجودة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها. (حسام و آخرون، 2002، صفحة 17)

6- الأسباب الاستراتيجية والسياسية: والمتمثلة في تحقيق النفوذ السياسية من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا، (خلف، 2004، الصفحات 16-18) يمكن الخلاص إلى ان التجارة الخارجية وموضوع تحديد أسباب قيامها أثار تفكير مجموعة مختلفة من المفكرين والإقتصاديين وقد كان عمل كل واحد فيهم تكملة لعمل الآخر.

المطلب الثالث : نظريات قيام التجارة الخارجية

تعددت مفاهيم التجارة الخارجية من مفكر لآخر ومن وقت لآخر ولكل منهم طريقة خاصة في شرح مفهومها، والتي تتناسب مع مقتضيات عصره، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية حيث إقتصرنا على نظريات (آدم سميث، دافيد ريكاردو)، والنظريات النيوكلاسيكية المتمثلة (نظرية هكشر اولين) ولغز ليونيتيف، والنظريات الحديثة (الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتج).

1- النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية

أولا: نظرية الميزة المطلقة آدم سميث (1723_1790) أول إقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الإقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه (أبحاث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم) الذي صدر عام 1776 في نيويورك، حيث إستخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة الذي يعتبر سببا لقيام التجارة الخارجية. (مسعداوي، 2016، الصفحات 23-24)

وبين آدم سميث في كتابه {أن ثروة الأمة لا تقاس بقدرتها على تجميع المعادن النفيسة ولكن تقاس بقدرتها على الانتاج} ولذلك فإن أي جهود تبذل لزيادة ثروة الأمة، يجب أن تنصب على زيادة قدرتها الانتاجية. وعليه إستنتج أن كل الد ول تستفيد من التجارة الخارجية الحرة، وذلك من خلال تخصص كل دولة في إنتاج السلعة أو السلع التي لها في إنتاجها ميزة مطلقة، بالمقارنة مع ظروف إنتاج هذه السلعة أو السلع في البلدان الأخرى. (يسري، 2005، صفحة 23)

وأوضح أن التجارة تتيح للبلد الإستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع من حجم السوق، كما بين في فكرته الشهيرة **اليد الخفية** أن الدولة، يجب أن ترفع يدها عن النشاط الإقتصادي حيث تعتبر الدولة من وجهة نظره منتج سيئ، وأنه يجب ترك الحرية للأفراد في إتخاذ قراراتهم الخاصة بالأنشطة الإنتاجية التي يرغب كل منهم في توظيف موارده المتاحة فيها. (حاتم، 1991، صفحة 92)

ويركز آدم سميث في نظريته على النفقة المطلقة وليست النسبية لكل سلعة على حدى، ويكفي شرط إختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة في الدولتين لقيام التجارة الخارجية، وتحقيق النفع المتبادل على كل الدول المشتركة في التجارة الخارجية.[2]

يفترض آدم سميث قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين دول العالم مختلفة تماما، كما هو الحال داخل الدولة الواحدة. وقد إفترض آدم سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بتكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت بتلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثمة تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلع الأخرى.[3] كما إعتبر سميث أن التكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة، وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقا لعدد ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها.[4]

مثال تطبيقي: لتوضيح مبدأ الميزة المطلقة الناجمة عن فروق التكاليف المطلقة، نقدم المثال التالي:

نفرض أن كل من البلدين ﴿أ﴾ و﴿ب﴾ ينتجان سلعتين ﴿س﴾ القمح و﴿ع﴾ النسيج، وكانت ظروف الإنتاج في البلدين كالتالي: (مسعداوي، 2016، صفحة 24)

- **البلد ﴿أ﴾**:يستلزم إستعمال وحدة واحدة من عوامل الإنتاج ﴿اليد العاملة في نظرية آدم سميث﴾ لإنتاج 5أطنان من القمح ﴿س﴾ ووحدة واحدة لإنتاج 10 أمتار من النسيج ﴿ع﴾
  - 1 وحدة عمل ⟵ 5 طن قمح ﴿س﴾

- 1 وحدة عمل ◄——▼ 10 أمتار من النسيج ﴿ع﴾

•**البلد ﴿ب﴾**: يستلزم وحدة عمل واحدة لإنتاج طنا واحدا من القمح ﴿س﴾ ووحدة واحدة لإنتاج 20 متر من النسيج ﴿ع﴾.

- 1 وحدة عمل ◄—— 1 طن قمح ﴿س﴾
- 1 وحدة عمل ◄—— 20 متر من النسيج ﴿ع﴾

كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم ﴿03﴾: عدد الوحدات المنتجة خلال وحدة عمل واحدة

الدولة	قمح (س)	نسيج (ع)
البلد (أ)	5 طن	10 متر
البلد (ب)	1 طن	20 متر

المصدر: يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص25.

فإذا كان كل من البلدين﴿ أ﴾ و﴿ب﴾ يمتلكان 100 وحدة من عوامل الإنتاج ﴿ العمل﴾، فإنه يمكن لكل بلد أن ينعزل عن الآخر وينتج السلعتين ﴿س﴾ و﴿ع﴾ وذلك بتخصيص جزء من وحدات العمل التي يمتلكها، ولتكن 50 وحدة لإنتاج السلعة ﴿س﴾ و50 وحدة لإنتاج السلعة ﴿ع﴾، ويكون بذلك الإنتاج الكلي في كل من البلدين: (مسعداوي، 2016، صفحة 25)

- في البلد ﴿أ﴾: 250 طن من القمح ﴿س﴾ و500 متر من النسيج ﴿ع﴾
- في البلد ﴿ب﴾: 50طن من القمح ﴿س﴾ و100 متر من النسيج ﴿ع﴾

ويكون الإنتاج الكلي على المستوى الدولي ﴿مجموع إنتاج البلدين 300 طن من القمح و1500متر من النسيج﴾ لكن يمكن لكل من البلدين أن يتخصص في إنتاج السلعة التي ينتجها بأقل تكلفة ﴿القمح بالنسبة للبلد "أ" والنسيج بالنسبة للبلد "ب"﴾ ويستورد السلعة الأخرى من البلد الآخر، ويكون مستوى الإنتاج كالتالي:

- في البلد "أ" 500 طن من القمح.
- في البلد "ب" 2000 متر من النسيج.

وهكذا يؤدي التخصص إلى زيادة في الإنتاج على المستوى الدولي ويستفيد منه كل من البلدين، ففي المثال إذا كان "أ" يمتاز بظروف إنتاج أحسن من ظروف إنتاج البلد "ب" وذلك بالنسبة للسلعتين س وع فإن ذلك ﴿حسب نظرية آدم سميث﴾ سيؤدي إلى التخصص في الإستيراد.

ولكن مهما يكن فإن مبادئ آدم سميث في حرية التجارة يؤخذ عليها أنها لا تبين السبيل إلى التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما، أو بالنسبة إلى التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على الدول الأخرى، أضف إلى ذلك فإن (سميث) لم يفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، بإعتبار أن القواعد التي تحكم التجارة الخارجية هي نفسها التي تحكم التجارة الداخلية، ولقد رأى (ريكاردو) عكس ذلك بإعتبار أن عوامل الإنتاج لا تنتقل بسهولة في التبادل الخارجي مثل إنتقالها داخل الدولة، وقد كان ريكاردو أول من أوضح هذا الفارق فيما أسماه بقانون (النفقات النسبية). (خلوفي، 2011-2012، صفحة 6)

ثانيا: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو (1772 \ 1823): تعود نظرية التكاليف النسبية إلى المفكر الإقتصادي الإنجليزي **ديفيد ريكاردو**، حيث حسب هذا الأخير كل البلدان لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية، وتوضح هذه النظرية أنه حتى لو إمتازت إحدى الدول ﴿البلد "ب" مثلا﴾ بظروف إنتاج أحسن من تلك التي هي سائدة في البلد الآخر ﴿البلد "أ"﴾ فإن كلا البلدين يستفيدان من إقامة تبادل خارجي دون أن يقتضي ذلك تخصص البلد "ب" في إنتاج السلعتين وتخصص البلد في الإستيراد، حيث يتخصص البلد الأقل كفاءة في إنتاج وتصدير السلعة التي تكون نقيصتها أقل، بمعنى السلعة التي يكون للبلد ميزة نسبية بشأنها، ويستورد السلعة التي تكون نقيصتها أكبر. (مسعداوي، 2016، الصفحات 27-28)

وعليه فإن المقصود **بالتكاليف النسبية** أحد المعنيين المترادفين:

أ- النسبة بين تكلفة الإنتاج لنفس السلعة في البلدين ﴿أي التباين الجغرافي﴾، فمثلا: التكلفة النسبية لإنتاج القماش في فرنسا بالنسبة لإنجلترا كما يلي :

$$\frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في فرنسا}}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في إنجلترا}}$$

ب- النسبة بين تكلفة الإنتاج للسلعتين داخل البلد الواحد ﴿التباين السلعي﴾ نركز على المعنى الثاني، فمثلا: وفقا لهذا تكون التكلفة النسبية لإنتاج القمح بالنسبة للقماش في فرنسا كما يلي :

$$\frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القمح بفرنسا}}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القماش بفرنسا}}$$

ويستند قانون النفقات النسبية إلى مجموعة من الإفتراضات:

1) وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري.
2) تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق.

3) حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة، وعدم قدرتها على التنقل بين الدول.

4) ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة.

5) إنعدام النفقات الخاصة بالنقل والتعريفة الجمركية. (زيرمي، 2010-2011، صفحة 25)

6) التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

ولتوضيح نظريته أورد "دافيد ريكاردو" المثال التالي:

الجدول رقم ﴿05﴾: وحدات العمل التي تتطلبها وحدة واحدة من الإنتاج / السنة.

الدولة	النبيذ	المنسوجات
البرتغال	80	90
إنجلترا	120	100

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص39

نلاحظ من الجدول أن البرتغال تنتج السلعتين بتكلفة مطلقة أقل من تكلفة إنتاجها المطلقة في إنجلترا، إلا أن التكلفة النسبية لإنتاج النبيذ فيها أي البرتغال، أقل من التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات والتكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في إنجلترا أقل من التكلفة النسبية لإنتاج النبيذ، ويكون من مصلحة البرتغال وفق هذا المثال أن تتخصص في إنتاج النبيذ وأن تعتمد على إنجلترا في تزويدها بالمنسوجات ومن مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج المنسوجات وأن تعتمد على البرتغال في تزويدها بالنبيذ وبذلك فالإختلاف في التكلفة النسبية هو الذي يعد شرط ضروري وكافي لقيام التبادل بين الدولتين وإستفادة كلآهما من التبادل (شرار، 2007، الصفحات 39-40)، على الرغم من أن نظرية الميزة النسبية قدمت تطورا كبيرا في الفكر الكلاسيكي الذي تبناه آدم سميث في نظرية الميزة المطلقة إلا أنها لم تخلو من الإنتقادات مثل: (حاتم، 1991، الصفحات 39-40)

1) عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا.

2) عدم تحقق التوظف الكامل لعناصر الانتاج.

3) عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك بحرية كاملة على المستوى الداخلي.

4) عدم تماثل الأذواق.

5) إفتراض النظرية حالة السكون في تحليلها.

ثالثا: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل {1806 \ 1873 }: قام ميل بإستكمال النقص في نظرية ريكاردو، الذي ساهم في الإجابة عن التساؤلات السابقة، إذ ألف كتابه **"مبادئ الإقتصاد السياسي"** في سنة 1848, فإهتم بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبة التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلع أخرى، فكان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية أو معدل التبادل الدولي، فبالنسبة لهذه الطريقة الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى هو الذي يحدد معدل التبادل الدولي، وطبقا لها فإن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة الصادرات والواردات لكل دولة متساوية، فهناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الخارجية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، فكلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الخارجية ضئيلا والعكس صحيح، ولقد ركز "ميل" في نظريته هذه على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل في الدولتين، بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منهما كما فعل "ريكاردو", فهذا الأخير لكي يوضح مفهوم النفقة النسبية فإنه يثبت كمية الإنتاج لإظهار الاختلاف في التكلفة, بينما "ميل" فيقوم بتثبيت كمية العمل ليظهر الفرق في الإنتاج والمردودية (خلوفي، 2011-2012، صفحة 9)

2- النظرية النيوكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية جاءت النظرية النيوكلاسيكية تطويرا لإسهامات النظرية الكلاسيكية وتشمل ما يلي :

أولا: نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج {نظرية هكشر أولين} تعود صياغة هذه النظرية إلى مساهمة كل من الإقتصادي السويدي "هكشر" سنة 1919، ثم من بعده تلميذه "اولين" سنة 1933، ثم طورها من بعدهما الإقتصادي "بول سام ويلسون" سنة 1941. (الجمل، 2006، صفحة 30) ولقد قام هكشر وأولين بتحليل فروض النظرية الكلاسيكية مع ما وجه لها من نقد، وطرحا فكرة الإختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج حيث ترى هذه النظرية أن سبب قيام التجارة الخارجية هو التفاوت بين الدول في مدى وفرة عوامل الإنتاج المختلفة في كل منها، وهذا التفاوت من شأنه أن يخلق إختلافا في أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي في أسعار المنتجات، نظرا لاختلاف ما تحتاجه السلع من عوامل الإنتاج، مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول، وتقوم نظرية هكشر أولين على مجموعة من الإفتراضات المبسطة للواقع هي:

1) أن العالم يتكون فقط من دولتين {أ، ب} يقومان بإنتاج سلعتين هما {س، ص} ويعتمدان على عنصرين من عناصر الإنتاج هما العمل ورأس المال.
2) استخدام دولتين لنفس الفن الإنتاجي.
3) السلعة (س)تحتاج الى قدر أكبر من عنصر العمل مقارنة باحتياجها الى رأس المال، بينما السلعة (ص) على العكس تحتاج إلى قدر أكبر من رأس المال مقارنة باحتياجها من عنصر العمل ويمكننا القول إن السلعة (س) تتميز بارتفاع نسبة العمل على رأس المال أو انخفاض نسبة رأس المال على العمل مقارنة بالسلعة (ص).

4) أن السلعتين (س) و(ص) يتم إنتاجهما في ظل ظروف ثبات الغلة، والمقصود بذلك أن زيادة المستخدمة من كافة عناصر الإنتاج {العمل، رأس المال} بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج من السلعة بنفس النسبة.
5) التخصص غير الكامل في الدولتين بعد التجارة بمعنى سيادة ظروف تزايد تكلفة الفرصة البديلة التي تمنع الدولتين من توجيه كافة عناصر الإنتاج لإنتاج سلعة واحدة من السلعتين.
6) تماثل الأذواق في الدولتين. (عابد، 2001، الصفحات 41-42)

ثانيا: نظرية ليونتياف في عام 1954 قام ليونتيف بإختبار مدى صلاحية نظرية هكشر وأولين بالنسبة للإقتصاد الأمريكي، وكانت النتائج المتحصل عليها متعارضة تماما مع ما توصلت إليه النظرية السويدية، لهذا سميت هذه النتائج **بلغز ليونتيف**، حيث اعتمد على اختبار النظرية الحديثة للتجارة الخارجية لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج على صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية، على أساس أنها تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، كما إستخدم "ليونتيف" في هذا الاختبار أسلوب تحليل المنتج وذلك لحساب رأس المال والعمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى نتيجة أن التجارة الخارجية فيها تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال. (سلطاني، 2012-2013، الصفحات 18-19)

ولقد وردت نتائج دراسات "ليونتيف" العديد من المحاولات في تفسير التجارة الدولية من خلال تحديد الأسباب الأخرى للاختلاف بين الدول، غير تلك القائمة على أساس الوفرة أو الندرة في عوامل الإنتاج، ويتضح مما سبق أن نظريات الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي تنقصها العناصر الديناميكية إذ عجزت هذه النظريات من أن تضع نموذجا قادرا على تقديم تفسير لأسباب قيام التجارة الدولية في ظل التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي، (حاتم، 1991، صفحة 181) من هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة الدولية، تنامي ظاهرة التكامل الإقليمي وتزايد عدد التكتلات الاقتصادية، ظهور الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، ومواكبة منها لهذه التطورات ظهرت اتجاهات جديدة في تفسير التجارة الدولية تعمل على إدخال العناصر الديناميكية في التبادل الدولي منها:

3- النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

أولا: نظرية الفجوة التكنولوجية: إضافة الى مساهمة الموارد ومدى توافرها في قيام التجارة الدولية وتخصص الدول، فإن التفاوت التكنولوجي بين الأمم يعتبر أيضا أحد المحددات للتجارة الدولية، ووفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية، الذي وضعه بوسنر في سنة 1961، فإن جزءا كبيرا من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة، وقد لاحظ بوسنر أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج، تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يؤدي الى وجود تناقض مع نتائج نظرية هكشر وأولين حيث بإبتكار طرق جديدة في الإنتاج وسلع جديدة يمكن لبعض الدول ان تكون مصدرة، بغض النظر عن تفوقها في عوامل إنتاجها، بحيث أن التفوق التكنولوجي يعطي للدولة المخترعة سلطة إحتكارية مؤقتة على السوق العالمي وتزول هذه الميزة

الإحتكارية بشيوع التكنولوجيا الجديدة، وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة، (مسعداوي، 2016، صفحة 64) ويشير أيضا بوسنر الى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الإنتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة وهما:

فترة إبطاء المنتوج: ويطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب وهي تشير الى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الإبتكار الجديد لأول مرة واللحظة التي يتعرف عليها المنتجون في الدول الأخرى على حاجتهم للإستجابة مع التغيرات الحديثة.

فترة إبطاء التقليد: وهي تشير الى الفجوة الزمنية بين انتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي) وإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد)، وعند هذه اللحظة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع، ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى

ويختلف المدى الزمني للفجوتين، حيث تكون فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب، والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية وهي التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية في هذه السلعة.

الشكل رقم ﴿01﴾: الفجوة التكنولوجية

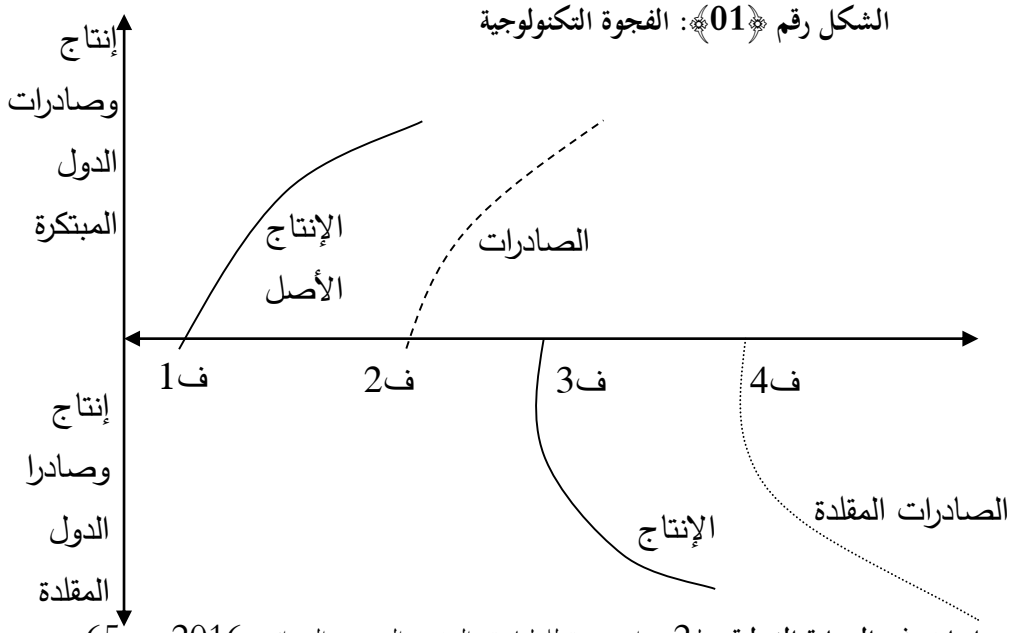

المصدر: يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص65

يتضح من خلال الشكل السابق أن الفجوة ف1، ف2، تعبر عن فجوة تأخر الطلب، والفجوة ف1، ف3 تمثل فجوة التقليد، والفرق بينهما وهو ف2، ف3 يشير الى الفجوة التكنولوجية، ومن الجدير بالذكر ان الدولة التي فقدت الميزة الإحتكارية نتيجة تقليد مبتكراتها، لا تقف ساكنة في معظم الأحوال، ولكن تبحث عن إبتكار آخر أو تحديث جديد، وهو ما نراه تقديم أجيال متعاقبة من سلعة معينة كالحاسبات وغيرها، وبالتالي قد تستمر الدولة الرائدة في مجال الإبتكار في التمتع بميزة نسبية في فرع معين من الصناعات كما تلعب الفروق في مستويات الاجور بين الدول المختلفة دورا هاما في تحديد طول فترة التقليد، حيث يعتقد بوجود علاقة عكسية بين إتساع الفرق في مستويات الأجور وطول فترة التقليد ويؤيد هذا الإفتراض، إتجاه الشركات المتعددة الجنسيات الى نقل مواطن الإنتاج بسرعة الى دول الأخرى تتصف بإنخفاض مستويات الأجور، خاصة عندما تشكل الأجور جزءا كبيرا من تكلفة الإنتاج. (مسعداوي، 2016، صفحة 66)

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتوج: إن تعميم وتوسيع نموذج الفجوة التكنولوجية تم عن طريق ما يسمى بنموذج دورة حياة المنتوج التي طورها **فيرنون** سنة 1966، فحسب هذا النموذج وفي الوهلة الأولى من انتاج منتوج جديد، فإنه في الغالب يستلزم توفر يد عاملة ماهرة لإنتاجه ،وبعد أن يصل المنتوج الى مرحلة النضج ويلقى القبول من طرف المستهلكين، فسيصبح معتمدا ويستطاع إنتاجه، بتقنيات إنتاجية كبيرة، ويصبح أقل إحتياجا لليد العاملة الماهرة ،وبعدها ستنتقل الميزة النسبية في المنتوج من الدولة المتقدمة صاحبة السبق في إنتاجه الى دولة اقل تطورا والتي تتوفر على ارخص. وهذا ربما سيكون مصاحبا بإستثمار الأجنبي المباشر من الدولة الأكثر تطورا الى الدولة الأقل تطورا، وعليه تمر عملية إنتاج السلع منذ إكتشافها بعدة مراحل يعتمد في إنتاجها على نوعيات مختلفة من العوامل مما قد يقضي إستيراد دولة لسلعة كانت هي المصدر لها في فترات سابقة. (مسعداوي، 2016، صفحة 67)

إن دورة حياة المنتوج الجديد أو الصناعة الجديدة تمر بثلاثة مراحل رئيسية وهي:

مرحلة المنتوج الجديد: تتميز المرحلة من دورة حياة المنتوج، بأن نشاط البحث والتطوير يحتل مكانة بالغة الأهمية في إخراج المنتوج الى الوجود.

مرحلة المنتوج الناضج: بعد ظهور المنتوج الجديد بفترة قصيرة في الدولة الأم صاحبة الإختراع، فإن قدرا من الطلب يبدأ في الظهور بصورة متزايدة في الدول المتطورة، الأمر الذي يشجع الشركات الأم على إنشاء وحدات إنتاجية في هذه الدول قصد إشباع الطلب المتزايد.

مرحلة المنتوج النمطي: يرى أصحاب المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية، أن المرحلة الثالثة لدورة المنتوج تتميز بتطورات هامة تؤدي في نهاية الأمر الى تطابق خصائص دورة المنتوج في مرحلتها النمطية مع خصائص سلعة مع خصائص سلعة هكشر وأولين، كما يمكن التعبير عن دورة حياة المنتوج بثلاثة مراحل أساسية يمر به في بلد الانتاج الأصلي كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم ﴿02﴾: دورة حياة المنتوج

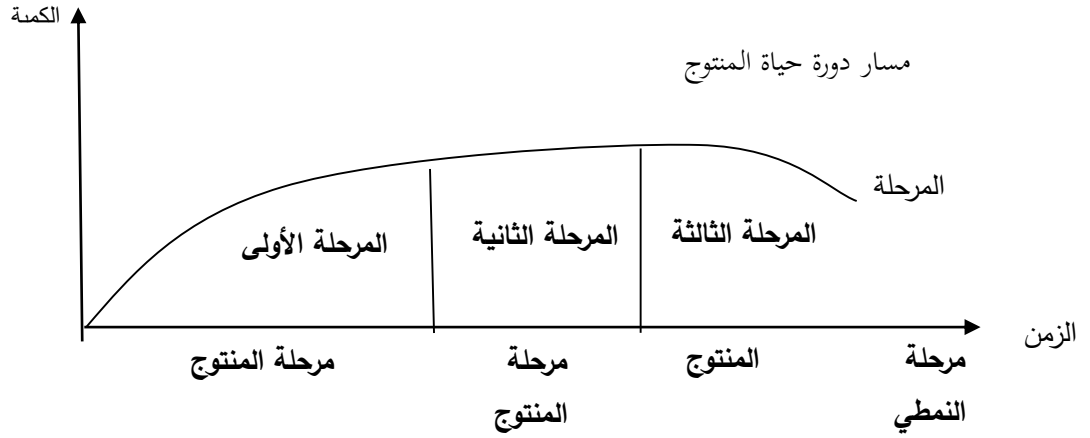

المصدر: يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص 69

حاولت نظريات التجارة الخارجية تفسير قيام التجارة الخارجية من خلال بيانها لأسس التبادل بين الدول والعوامل التي تحدد تخصص أي دولة في إنتاج وتصدير سلعة ما وبالتالي إستيرادها من قبل الدول الأخرى، نظرا لأهمية التجارة الخارجية، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال المبحث الثاني.

المبحث الثالث: أهمية التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

لقد أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل الدول، فلا توجد دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتيا وذلك للدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى.

المطلب الأول: أهمية التجارة الخارجية

يتمثل الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

1- **المجال الإقتصادي**: في هذا المجال تسعى التجارة الخارجية الى تحقيق مايلي:

- الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة نتيجة مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه (الحميد، 2000، صفحة 373)
- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق.
- تشجيع الصادرات يؤدي لحصول مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الإستثمار.
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية، وإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، كذلك قدرتها على الإستيراد وإنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات. (اسماء، 2011-2012، الصفحات 46-47)
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تعيد بناء الإقتصاديات المتينة، وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق توازن السوق.

2- **المجال الاجتماعي** في هذا المجال تسعى التجارة الخارجية الى تحقيق مايلي:

- زيادة الرفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات فيما يخص مجال الإستهلاك.
- تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الإجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الإقتصادية.
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبيا.

- التأثر المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية (اسماء، 2011-2012، صفحة 47)

3- المجال السياسي في هذا المجال تسعى التجارة الخارجية الى:

- تعزيز البنى الأساسية الدافعية في الدول من خلال إستيراد أفضل ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتواصل معها.
- العولمة السياسية التى تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، وبذلك تكون قد إستفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود. (الصرن، 2000، صفحة 58)

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بعوامل أساسية منها:

1- **مستوى التنمية الإقتصادية** حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتاخر الإقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ماهو الحال عليه في إقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة إقتصادية قوية، حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية

2- أوضاع الإقتصاد المحلي والعالمي فهذه الأوضاع تؤثر في الإقتصاد المحلي والعالمي، فالإقتصاد المحلي لكي ترتقي صناعته الداخلية فهو بحاجة الى سلاح خام ووسيط، لذا تلجأ الدولة الى التجارة الخارجية لإستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، كما أن للطلب الإستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث إستيراد كميات من سلع ما ذات إستهلاك واسع، أما عن الإقتصاد العالمي والدولي، فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا ضبط إستهلاكها من جهة أخرى، كما أن هناك عوامل أخرى تتفاوت أهميتها بتفاوت الظروف مترابطة ومتفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

- **سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول:** تحتوي العديد من الدول على بعض مصادر الثروة كالمواد الأولية النفط والفحم، وتزداد أهميتها بإعتبارها منتجة لهاته المواد وبالتالي تتخصص هاته الدول في إنتاج المنتجات الصناعية.
- **حجم الدول:** الذي يؤثر على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب السلعة في الأسواق.
- **العامل السياسي:** الذي يلعب دورا هاما في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.
- **الشركات متعددة الجنسيات:** نتاج لقوى إحتكارات القلة التي تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية لسيطرتها على العديد من التكتلات الدولية، وأسواق التصدير والإستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهذه الظاهرة لها إنعكاسات واضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي الى مظاهر الجنوح الإحتكاري على مستوى أسواق البلد الأم (الحميد ح.، 2012-2013، الصفحات 12-13)

المطلب الثالث : سياسات التجارة الخارجية

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم الى مجموعة من التشريعات واللوائح، التي تصدر من قبل أجهزة الدولة التي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي، فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة، بغية تحقيق أهداف يمكن تسميتها بـ "السياسة التجارية" (عابد، 2001، صفحة 208) وعليه فالسياسة التجارية يقصد بها مجموعة التنظيمات والإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير على مسارات تجارتها الخارجية، ولهذه السياسة أهداف محددة، وأدوات تساعدها على تحقيق هذه الأهداف ويمكن إجمال أهداف السياسة التجارية فيما يلي: (السريتي، 2009، صفحة 69)

1- الأهداف الإقتصادية

1) حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة لنموها وتطورها.
2) العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته الى التوازن.
3) زيادة الموارد المالية للدولة، وإستخدام هذه الموارد في تمويل النفقات العامة للدولة.
4) حماية الإقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية، كالتضخم والإنكماش وغير ذلك.

2- الأهداف السياسية والإستراتيجية

1) توفير أكبر قدر من الإستقرار والأمن في الدولة من الناحية الإقتصادية والغذائية والعسكرية. (دياب، 2010، صفحة 209)
2) العمل على توفير إحتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الإستراتيجية خصوصا في فترة الأزمات والحروب.

3- الأهداف الاجتماعية وتتمثل في حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، ورفع مستوى التشغيل، وإعادة توزيع الدخل لصالح فئات اجتماعية معينة، إضافة الى حماية الصحة العامة من خلال منع إستيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية، ولتحقيق هذه الأهداف تستعمل الدول عدة أدوات ووسائل منها الرسوم الجمركية، الإعانات، تراخيص الإستيراد، نظام الحصص، بالإضافة الى القيود الجمركية، ولقد تعددت السياسات التجارية من حيث نطاق تطبيقها إلى:

1- **السياسات التجارية الوطنية:** والتي تتمثل في السياسات التي تتخذها الدولة بمفردها للتأثير على تجارتها الخارجية.
2- **السياسات التجارية الإقليمية:** التي تتخذها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح تجارية أو اقتصادية مشتركة مثل السياسات المتخذة في إطار الاتفاقيات الثنائية أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية.
3- **سياسات التجارة الدولية:** وهي السياسات التي تتخذ في إطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عامة، وأشهرها اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، والتي تهدف الى تحرير التجارة العالمية من مختلف القيود التي تعيق حركتها.

المبحث الرابع: آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

مهما كانت الأدوات المستخدمة في تحرير التجارة الخارجية الجزائرية فإن آخر خطوة تعزز هذا المبدأ هو الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، التي جاءت كبديل للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (GATT)، التي نظمت التجارة العالمية لما يقارب من 47 عاما بعد التوقيع على الإتفاق النهائي الشامل لنتائج جولة الأورغواي في 15 أفريل 1994 في مراكش وتعتبر مسألة إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة إقتصادية على اعتبار أن أعضاء المنظمة يستحوذون على 95% من حجم التجارة العالمية وهم في ذات الوقت شركاء اقتصاديين للجزائر لذلك سعت الجزائر لكسب رهانات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما سنحاول التعر عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول : دوافع إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة له مسبباته ودوافعه ، ولذلك تماشيا مع سياسة الإنفتاح في إطار العولمة الإقتصادية التي تبنتها المنظمة العالمية للتجارة ، وعليه فكان لزاما على الجزائر أن تواجه رهان الإندماج في الإقتصاد العالمي .

أ. إنعاش الإقتصاد الوطني عن طريق رفع مستوى المبادلات التجارية الخارجي: إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يرافقه ارتفاع ملموس في حجم وقيمة المبادلات التجارية مع الخارج وذلك نظرا لتخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية وسياسات التقييد على الواردات وتنوي الجزائر استغلال هذا التطور للرفع من إنتاجية ومردودية مؤسساتها تحت ضغط المنافسة الأجنبية خاصة في القطاع الخاص، هذا الأخير الذي تضع فيه الجزائر أمالا كبيرة للنهوض بإقتصادها وذلك بوضع مشروع واسع للخوصصة يمكن المستثمرين أو العاملين بتسيير مختلف المرافق الحكومية بتحويل الملكية من الدولة إلى الشعب لتحقيق فعالية ونجاح أكبر، بالإضافة إلى ذلك تسعى الجزائر من وراء هذا الإنضمام إلى الرقي بعملية التصدير خارج المحروقات والاستفادة من خبرة وتجربة الدول المتقدمة في إنعاش الإقتصاد الوطني عن طريق الإحتكاك بها نتيجة رفع القيود التي كانت تحد من هذا التقارب، وتريد الجزائر بذلك أن تتجه نحو دور إقتصادي توجيهي وتنسيقي بدل الدور المسطر والإحتكاري الذي كانت تمارسه في مختلف المجالات وسيعطي هذا التوجه الجديد أكثر مصداقية وموضوعية لموقف الحكومة مستقبلا في ميادين الإنتاج والتجارة .

ب. تحفيز وتشجيع الإستثمار: يعتبر هذا المسعى الذي تأمل الجزائر في تحقيقه نقطة تحول مصيرية يتوقف عليها نجاح الإصلاحات الإقتصادية رغم المؤشرات الإقتصادية والمالية المتذبذبة في الجزائر فمن المحتمل جداً أن يتزايد حجم الإستثمار في الجزائر ابتداءً من الإستثمار الحكومي وذلك لكون السوق الجزائرية سوقاً واعدة ذات طابع استراتيجي مهم جداً. (دراجي، 2000، الصفحات 137-138)

وقد بادرت الجزائر إلى تقديم التسهيلات للمستثمرين الخواص سواء الجزائريين أو الأجانب ، وتوفير الجو المناسب للإستثمار وخاصة وأن الجزائر من أهم الدول التي تمتلك المواد الأولية الخام للتصنيع ، أضف إلى ذلك يعتبر موقعها الجغرافي كبوابة إفريقية

بالإضافة إلى ما ذكر سابقاً تطمح الجزائر من خلال الدخول في النظام التجاري العالمي في إطار المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيق أهداف عديدة أهمها:

- رسم سياسة إقتصادية وتجارية في ظل نظام إقتصادي خال من اليود.
- الحصول على الإمتيازات الممنوحة للدول النامية.
- خطوة للخروج من الأزمة الإقتصادية التي تتخبط فيها.
- إعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين سواء الأجانب أو المحليين دون تمييز وترقية العلاقات التجارية الدولية.
- إصلاح النظام الجبائي لكلي يكون حافزاً للمؤسسات الإنتاجية حتى تقوم بالدور المنتظر منها.
- إصلاح النظام الجمركي وإلغاء الحوافز التي تعرقل قيام نظام حر للمبادلات الدولية.
- تحرير تجارة الخدمات.
- خوصصة المؤسسات العمومية التي تعاني من مشاكل خطيرة تهدد بقاءها.
- فتح المجال أمام المنتجين لتصريف منتجاتهم في ظل نظام تنافسي داخل السوق الحرة.

المطلب الثاني: مشروع إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن دخول الجزائر في إقتصاد السوق وانفتاحها نحو العالم يفرض صعوبة الإستقلالية بنظام إقتصادي منعزل عن بقية الدول تسيطر فيه الدول المتقدمة على النشاط الإقتصادي العالمي مما يحتم على الجزائر التفكير في الإنضمام إلى النظام العالمي الجديد للتجارة تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة .

أ. إجراءات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إن المادتين 33 و34 من لائحة المنظمة تنص على الإجراءات المتبعة للإنضمام إلى المنظمة :

- تحرير التجارة الخارجية .
- تقديم مذكرة لهيئة المنظمة تعرض فيها سياستها التجارية مع تقديم تعهد بالالتزام بأحكام اتفاقات "GATT".
- يقوم فريق عمل بدراسة المذكرة في فترة زمنية مرتبطة بدرجة التطور الإقتصادي للبلد ومدى استعداده للرد على الأسئلة المطروحة .
- يوقع البلد المعني على بروتوكول الإنضمام بعد موافقة المجلس العام بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة بعدها يدخل حيز التنفيذ 30 يوماً بعد التوقيع. (مثنى، 2000، صفحة 85)

ب. مفاوضات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: بعد أن أظهرت الجزائر نيتها في الإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أرسلت رسالة إلى الأمانة العامة للمنظمة توضح فيها نيتها في أن تصبح عضواً فيها وذلك وفق المادة 12 من الاتفاقية

لمؤتمر مراكش، وفي شهر جوان 1996 قدمت مذكرة لأمانة المنظمة حول السياسة التجارية والوضعية الإقتصادية خلال العشر سنوات الماضية للجزائر، بعد تقديم المذكرة وجهت للجزائر وثيقة من طرف الأعضاء تتضمن 175 سؤالاً مقسمة كما يلي :

- 124 سؤالاً من الإتحاد الأوربي.
- 33 سؤالاً من سويسرا.
- 09 أسئلة من أستراليا.
- 08 أسئلة من اليابان.
- 01 سؤال من إسرائيل.

تمحورت هذه الأسئلة حول مدى انفتاح القطاع الخارجي على العالم ومدى نجاعة السياسة الإقتصادية الجزائرية الجديدة، تلت هذه المذكرة مجموعة ثانية من الأسئلة وكانت 170 سؤالاً من الولايات المتحدة الأمريكية وتمت الإجابة عليها بطريقة متتابعة، وتبعت هذه المرحلة من المفاوضات المتعددة الأطراف انعقاد أول إجتماع لمجموعة العمل المكلفة بدراسة مشروع الإنضمام في 22 و23 أفريل 1998، وعقد هذا الإجتماع في جنيف من أجل توضيح إنشغالات البلدان الأعضاء.

وفي انتظار ما ستسفر عنه المفاوضات الثنائية المرتقبة بين الجزائر ومجموعة العمل للمنظمة ما زالت الجزائر تستعد لتخطي الصعوبات وفك الرهانات المفروضة على هذا النظام.

خلاصة الفصل

تعتبر التجارة الخارجية أهم صورة للعلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات، ويرجع سبب تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية الى أسباب متعلقة بمحدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتداخلة والمتزايدة، كما تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات، فهي تعبر عن قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي من جهة، ومن جهة أخرى تعبر عن قدرتها على استيراد، مما يؤثر على الميزان التجاري من خلال دخول العملة الصعبة.

كما تم التعرف من خلال هذا الفصل على مختلف الإجراءات والقوانين التي اتخذتها الجزائر في ميدان التجارة الخارجية تكييفا لشتى المراحل التي مرت بها ابتداء من سنة 1962 حيث اتبعت الجزائر سياسة الحماية لتجارتها الخارجية إلى غاية بداية السبعينات أين عملت الدولة على تأميم تجارتها الخارجية من خلال مرحلة جديدة " الإحتكار " إلا أن الواقع الاقتصادي العالمي المعاصر ورغبة الجزائر في مواكبة هذا الواقع أجبر الجزائر على تخطي مرحلة الإحتكار حيث قامت الحكومة بإصلاحات للدخول في مرحلة جديدة هي مرحلة تحرير التجارة الخارجية، ومن خلال الدراسة التحليلة منذ التحرير التام لأهم المبادلات التجارية تبين سيطرة قطاع المحروقات على صادرات الجزائر وأن الصادرات خارج هذا القطاع ما زالت ضئيلة ومحتشمة رغم جهود الدولة لترقية

هذا النشاط، وكآخر خطوة لضمان تحرير التجارة الخارجية، سعت الجزائر لكسب رهانات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والمحاولة قدر الإمكان تكييف برامجها الإقتصادية مع هذا الوضع الجديد، وبعدما تطرقنا إلى تطور التجارة الخارجية في الجزائر سوف نرى في الفصل الموالي ما هي الأساليب المستعملة في تمويل التجارة الخارجية والتي تعمل بدورها على تطوير هذا القطاع الإستراتيجي.

الفصـــل الثاني :

قـطــاع الـزراعـة

تمهيد: يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم فمن المفروض أن يحظى القطاع الزراعي بأهمية معتبرة ولا بد من النهوض به لكونه القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة إضافة إلى تأثره بكل التغيرات الحاصلة في تلك القطاعات.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول الزراعة

المطلب الأول: تعريف الزراعة

1- مفهوم الزارعة :

كلمة الزراعة مشتقة من كلمة **AGER** (أي الحقل أو التربة) وكلمة **CULTURE** (أي العناية) وبدالك تكون كلمة الزراعة **AGERICULTURE** تعني العناية بالحقل أو بزراعة الأرض والزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كالزارعة الأرض وزارعتها لإنتاج المحاصيل البنائية واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها ويعرف البعض الزراعة بأنها علم وفن فلاحة التربة وتعرف كذلك بأنها علم وفن وصناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية والحيوانية وتوصف أحيانا بأنها طريقة في الحياة بالإضافة إلى كونها مهنة أو فن. (العارف، 2010، صفحة 81)

2- مفهوم المنتجات الزراعية:

تعتبر المنتجات الزراعية أحد المنتجات المهمة في الاقتصاد الوطني والعالمي لسبب رئيسي متعلق بالأمن الغذائي من جهة ودعم الميزان التجاري من خلال تصدير تلك المنتجات من جهة أخرى، وتتضمن المنتجات الزراعية محاصيل مختلفة ومتعددة، إذ لا ينحصر المفهوم بالفواكه والخضروات فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل المنتجات الجافة كالحنطة والشعير وكذلك منتجات زراعية صناعية كقصب السكر والمواد الأولية للإنتاج الزيوت بمختلف أشكالها كالزيتون وهناك منتجات أخرى عديدة ومختلفة كالتمور. (بن عبد العزيز و بن عبد العزيز ، 2018، صفحة 403)

2- خصائص المنتجات الزراعية: تتصف المنتجات الزراعية بوفرتها وعلى الرغم من تباين منتجاتها وأهم ما يميز المنتجات الزراعية ما يلي:

- التباين في فترات الإنتاج (الموسمية:) الذي يلاحظ من المنتجات الزراعية التباين الواضح في فترات الإنتاج، وهذا التباين يظهر أيضا في الصنف الواحد من المحاصيل وذلك أن طول الفترة وقصرها قد ينعكس بالسلب أو بالإيجاب على الفلاح نفسه أو على الجهة المسوقة للمحصول.

– **التمركز الجغرافي لإنتاج بعض المنتوجات الزراعية:** وخاصة المحاصيل الحقلية كالقمح، القطن، الأرز (الولايات المتحدة)، وكندا بالنسبة للقمح والقطن بالنسبة لمصر، والبن بالنسبة للبرازيل، والشاي في الصين لكن هناك بعض التغيرات في مجال التركيز الجغرافي لبعض المنتجات الزراعية من وقت لآخر.

– **تباين المخرجات الزراعية بين دول العالم:** تمتاز المخرجات الزراعية للدول المتقدمة بالزيادة المنتظمة من سنة إلى أخرى بنسبة تفوق الزيادة في عدد السكان، على الجانب الآخر الملاحظ أن إنتاج المنتجات الزراعية في البلدان النامية والفقيرة لا يتزايد بنسبة تعادل نسبة تزايد السكان فيها، والسبب وراء هذا الاختلاف هو أن الدول المتقدمة تستخدم تكنولوجيا زراعية متقدمة ومتطورة باستمرار.

– **سريعة التلف:** من خصائص المنتجات الزراعية أنها تمتاز بسرعة تلفها وسرعة تأثرها حتى بدرجات الحرارة الاعتيادية، مما يتطلب سرعة في نقلها وتخزينها وفق إجراءات وترتيبات تصون وتحفظ قيمتها الغذائية من التلف.

المطلب الثاني : السياسات الزراعية المتبعة من طرف الهيئات الحكومية

تعرف السياسة الزراعية على أنها مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية، وتشتمل السياسات الزراعية الموجهة نحو التنمية القابلة للاستمرار على مجموعة من السياسات منها مايلي: (وليد، 2013-2014، صفحة 31)

– **سياسة الاستثمار الزراعي:** تهدف إلى تشجيع الاستثمار في مجالات التنمية الزراعية وتشجيع معدلات التكثيف الزراعي في حدود معدلات التجدد الطبيعي للموارد الأرضية والمائية.

– **سياسة التمويل الزراعي** تعتبر من أهم دعائم النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي وعادة ما ترتبط هذه السياسة بالسياسة الاقتصادية العاملة للدولة وأولويتها.

– **سياسة الأسعار:** ويقصد بها كيفية استخدام النظريات الاقتصادية وأدوات التحليل الإحصائي في دراسة الأسعار الزراعية والتعرف على كيفية تفاعل قوى العرض والطلب في تحديد مستواها.

– **سياسة التسويق الزراعي** تهتم بدراسة كافة الخدمات والعمليات المتعلقة بتدفق المنتجات الزراعية من المنتج الأصلي إلى المستهلك النهائي في الزمان المناسب والمكان المطلوب بالشكل المرغوب وبالسعر المناسب.

– **سياسة الضرائب الزراعية:** ولها دور بارز في تحضير توجهات الاستثمار الزراعي المحقق لأهداف السياسة الزراعية، مثل إمكانية تخفيف الأعباء الضريبية على منتجي الغذاء في مقابل زيادتها على منتجي السلع النقدية أو الصناعية.

– **سياسة الدعم الزراعي** من المفيد أن تتبنى السياسات الزراعية ضرورة تقديم أي دعم للأنشطة الزراعية في إطار ما تقرره الدولة لدعم القطاع الزراعي ككل، بصورة صريحة وليست ضمنية ويمكن أن يقدم الدعم الصريح كمكافأة مباشرة للمنتج الزراعي نتيجة التزامه بتوجهات السياسات الزراعية فيما يتعلق بالانتاج.

2 –3– العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الزراعي إن تنمية هذا القطاع تتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية: (أحمد، 2003، صفحة 109)

- تكوين الزراعيين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي واستخدام وسائل حديثة، مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقا ارت.

- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من أجل توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الزراعيين إضافة إلى توفير للقطاع الزراعي مصادر للحصول على القروض بشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الزراعيين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار.

- العمل على تحرير أسعار المنتجات الزارعية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى بأسعار المنتجات الزراعية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الزراعية لها تأثيرات من عدة نواحي.

- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض.

المطلب الثالث : ترقية قطاع الزراعة

1– مفهوم ترقية قطاع الزراعة:

تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى مفهوم الترقية الزراعية، فقد عرفت على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بناء وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع. (البلاوي، 1967، صفحة 22)

كما عرفت الترقية الزراعية على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل الترقية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي، بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية. (السيد، 2011، صفحة 11)

وفق ما جاء في التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2005، فإن التنمية الزراعية هي: إستخدام الموارد المتاحة لإحداث زيادة متوالية في الإنتاج الزراعي، حيث تتمثل هذه الموارد في الموارد البشرية، الموارد المالية، الموارد الطبيعة والتكنولوجيا الزراعية

من هذه التعاريف نجد أن مفهوم الترقية الزراعية يتفق مع مفهوم التنمية الاقتصادية فكل منهما يركز على الجانب المادي المتمثل في اتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية وزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع، غير أن مفهوم التنمية الزراعية اتسع ليشمل إضافة إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي ضرورة مراعاة البعد البيئي، ومن ثم أصبح هذا المفهوم هو الترقية الزراعية والريفية المستدامة، وفي هذا المجال حددت اللجنة الزراعية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عام 2001، ثلاثة مجالات استراتيجية للزراعة، يمكن أن توجه بها الحكومات سياستها للترقية الزراعية والريفية إلى تحقيق الاستدامة وتتمثل في:

- بناء القدرات التي تمكن السكان من فهم بيئتهم وإدارتها، ويقوم ذلك على التعليم الزراعي ونشر المعلومات مع ضرورة أن يصاحب ذلك وجود المؤسسات الفاعلة.
- حشد وتوجيه الموارد المالية نحو الإستثمار في الإقتصاد الريفي.
- إستخدام التكنولوجيا للنهوض بالإنتاجية الزراعية، وإدارة البيئة الطبيعية ويتم هذا من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص.

2- أهداف الترقية الزراعية:

تعتبر الترقية الزراعية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية وارتباطها الكلي بها في أي دولة، وبالتالي فإن أهداف الترقية الزراعية تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، نظرا للترابط والتداخل فيما بين عناصرها في العديد من الجوانب التنموية، وهو ما يعني أن تحقيق أهداف الترقية الزراعية هو تحقيق لجزء من أهداف الترقية الاقتصادية، حيث أن الترقية الزراعية تهدف إلى تحقيق ما يلي: (أعمر، 2005، الصفحات 9-10)

- زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الزراعية.

- زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وإلى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الصناعة.
- رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الزراعي، وهذا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية من مأكل وملبس ومسكن وغيرها، بالإضافة إلى تحقيق مستوى ملائم من الخدمات الاجتماعية من الصحة والتعليم والثقافة في هذه المناطق.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا، خاصة وأن الإنتاج الزراعي يتميز بعدم الإستقرار بسبب إرتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الإستثمار في المجلات المختلفة كإستصلاح الأراضي، وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الاقتصادية.
- التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية، من خلال التوسع الأفقي والرأسي وتدعيمها على استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي.
- التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها، حيث يتيح ارتفاع معدلات الإستثمار إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني، الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الإدخار والإستثمار ويتحقق هذا بتوفر ثلاث شروط أساسية همي:
- توفر البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة.
- العدالة الاجتماعية، ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وبين مختلف أفراد كل طبقة، وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج، وهو الهدف الأساسي لمعظم الحكومات.
- توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار.

3- مقومات الترقية الزراعية :

إضافة إلى مقومات الترقية التي تطرقنا لها سابقا والمتمثلة في خلق الإطار الملائم للتنمية، وتراكم رؤوس الأموال، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا والتقدم التكنولوجي، فإن الترقية الزراعية أو ما يعرف بالتنمية الزراعية تحتاج إلى مقومات أخرى خاصة بها، منها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية، والظروف المناخية، ومنها ما هو حيوي يتمثل في توفر الثروة النباتية والحيوانية، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

أ- الأراضي الزراعية: تمثل الأرضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، مما يجعلها ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، والقيام باستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والإنجراف والتصحر والتملح، وهو ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاثة محاور هي (سليمان، 2000، صفحة 100):

- محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة (التوسع الأفقي).
- محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي).
- محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي).

ويختلف تطبيق هذه المحاول من دول إلى أخرى، فنجد أن الدول المتقدمة تركز على المحور الثاني والثالث، وذلك لاعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاجية، أما الدول النامية لا تزال تعتمد على المحور الأول، مما يجعلها تحتاج إلى إستثمارات ضخمة، ليس فقط لإستصلاح الأراضي بل كذلك لتوفير البنية التحتية (طرق، شبكات الري، توصيل الكهرباء، بناء الجسور... الخ)، لذا على هذه الدول أن تحذوا حذو الدول التقدمة بتطبيقها المحور الثاني والثالث الذي يتيح لها أكبر إنتاجية وأحسن كفاءة لإستخدام الأراضي الزراعية وبأقل تكلفة.

ب- الموارد المائية: تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة إستخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على إستخداماتها والمتمثلة فيما يلي (الجبارين، 2006، صفحة 12):

- إرتفاع معدلات نمو السكان.
- التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، وزيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة.
- التطور الحضاري الهائل وغير المسبوق نتيجة لتحسن مستوى المعيشة لأغلبية سكان العالم.
- الأنماط الإنتاجية غير المستدامة التي تؤدي إلى استنزاف الموارد المائية، خاصة غير المتجددة منها والمتمثلة في المياه الجوفية.
- عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الزراعية.
- غياب الوعي لدى الأجيال الجديدة والمتعلق بثقافة الترشيد في استخدام المياه.

إن هذه المشاكل والضغوطات ومحدودية الموارد المائية تفرض على الدول وخاصة النامية منها ضرورة رفع كفاءة استعمالها بشكل عام وفي تنمية القطاع الزراعي بشكل خاص من خلال العمل على: (سالم، 2000، صفحة 7)

← تحسين كفاءة البنية التحتية لأنظمة الري ورفع كفاءة الري الحقلية بإتباع النظم الحديثة في الري (التقطير، الرش المحوري).

← إتباع طرق إنتاجية المحصول (الكمية المنتجة في المساحة) التي تقتصد مياه الري وتخفض التكاليف.

← تغيير الصورة المتداولة على أن الزراعة تهدر المياه.

← تنمية الموارد المائية عن طريق بناء السدود وإنشاء الحواجز المائية وحفر الآبار، ووضع سياسة شاملة ومستدامة لتسيير هذا المورد الهام في حياة الإنسان والحيوان والنبات.

← توسيع وتطوير شبكات وأساليب الرصد المائية والإهتمام بالثروات المائية.

ج– الثروة الحيوانية والنباتية : يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات الترقية الزراعية، لأن الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال الإرتقاء بكفاءة إستثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها، لضمان إستمرارها وقدرتها على العطاء، والذي يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي، وحتى يمكن استثمار هذه الموارد الإنتاجية الزراعية بالكفاءة الاقتصادية، يستلزم الأمر أن تكون نواتج هذه الاستثمارات من المنتجات الزراعية والغذائية بالمستوى النوعي والكيفي الذي يفي بمتطلبات الأسواق، سواء الداخلية أو الخارجية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يحقق الاستثمار في تنمية هذه الموارد وتطويرها إلى الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الرئيسية، ويخلق فرص العيش الكريم لأفراد المجتمع القائمين على عمليات الاستثمار الإنتاجي في هذا القطاع.

4– دور الترقية الزراعية:

لعب القطاع الزراعي دورا هاما في التنمية الاقتصادية وفي رفع عجلتها في معظم دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك من خلال إسهام الموارد الاقتصادية الزراعية ومعطياتها الإنتاجية سواء على صعيد المحاصيل الزراعية أو المنتجات الحيوانية في التأثير على المتغيرات الآتية: (الشافعي و وآخرون، 1986، الصفحات 27-31)

أولا– توفير الاحتياجات الغذائية للسكان: للترقية الزراعية أهمية كبيرة في توفير السلع الزراعية الغذائية والمنتجات الحيوانية، سواء من خلال رفع الإنتاجية باستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة، وهو ما يمثل التوسع الرأسي، أو زيادة الرقعة الزراعية وهو ما يمثل التوسع الأفقي، حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة حجم الناتج من السلع الزراعية لمقابلة الطلب المتزايد عليها، سواء من الناحية الكمية أو النوعية، وتعتبر مسألة توفير الغذاء بصورة مناسبة لأفراد المجتمع ذات علاقة مترابطة مع متغيرات التنمية الاقتصادية الزراعية، إذ أن معالجة نقص الغذاء وتوفيره في ظل طبيعة الطلب عليه، سيمكن العمال من زيادة كفاءتهم الإنتاجية نتيجة تحسين ظروفهم الغذائية، ويخفض من أسعار هذه السلع، هذا يعني أن الوصول إلى معدلات ملائمة من التنمية الزراعية، سيؤدي إلى تحقيق الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، كما أنه لتحقيق تلك الاحتياجات يتطلب رفع كفاءة العمل الزراعي.

ثانيا– توفير الموارد النقدية: يلعب القطاع دورا هاما في توفير الموارد النقدية واستخدامها في توفير الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية من ميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية وتوجيهها لأغراض التصدير، وبالتالي فإن القطاع الزراعي يعتبر المصدر الرئيسي للحصول على الموارد النقدية لتنمية الاستثمارات، وجذب الوسائل التكنولوجية لرفع الإنتاجية، وزيادة حجم الإنتاج.

ثالثا– توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى : إن ترقية القطاع الزراعي وتنميته من خلال تنفيذ سياسة زراعية فعالة باستخدام الموارد المتاحة والآلات والتقنيات الحديثة في الزراعة، تمكن من تحقيق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الزراعي من ناحية، وتعمل على توفير حجم من العمالة للقطاعات الإنتاجية الأخرى، كالقطاع الصناعي والتجاري والخدمي، نتيجة تقلص حاجة الزراعة إلى الأيدي العاملة في العمل الزراعي، وكذا انتشار البطالة المقنعة بسبب العمل الموسمي، الأمر الذي يحقق تأدية الزراعة لدورها في تلبية حاجة القطاعات الأخرى التي تحتاج عملية التنمية فيها إلى التوسع في الأيدي العاملة، وأثبتت التجربة التاريخية بأن الزراعة مثلت المصدر الأساسي للأيدي العاملة التي توفرت لتطوير القطاعات الأخرى منذ الثورة الصناعية وحتى الآن، الأمر الذي يؤكد ذلك أن نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي من مجموع المشتغلين في الاقتصاد تقل مع استمرارية العمل من أجل تحقيق التنمية، وأن هذه النسبة تنخفض إلى حد كبير بعد تحقيق هذه العملية، أي في حالة تحقيق التقدم الاقتصادي تصل العمالة الزراعية إلى مستويات منخفضة جدا في الدول المتقدمة لصالح زيادة نسبة العاملين في القطاعات الأخرى، وبالذات الصناعة التحويلية والخدمات إنسجاما مع مقتضيات التطور ومتطلباته. (خلف، 2004، صفحة 119)

رابعا– تموين الصناعة بالمواد الأولية الزراعية: تحتل المحاصيل الزراعية مكانة هامة في مجال الترقية الصناعية، لما تقدمه من محاصيل زراعية كمدخلات في العمليات الإنتاجية الصناعية، وأن تطور الصناعات المحلية خاصة الغذائية منها مرتبط بمقدار النمو المحقق في إنتاج المحاصيل الزراعية، ومن هنا تظهر الأهمية النسبية التي تمثلها الترقية الزراعية في مجال الترقية الاقتصادية الوطنية، إذ يتوقف النمو في مجال الصناعات الغذائية على النمو المحقق في المحاصيل المرتبطة بما يقدمه القطاع الزراعي.

خامسا– القطاع الزراعي سوق للسلع غير الزراعية: إن تحقيق معدلات نمو مناسبة في إنتاج المحاصيل الزراعية سيترتب عليه زيادة في دخول المزارعين، ومن ثم فإن التنمية الزراعية ستؤدي إلى زيادة الطلب الفعال للسلع غير الزراعية، مما يؤدي إلى توسيع السوق، وباعتبار السوق في القطاع الزراعي بالدول النامية مجالا واسعا للسلع الصناعية، فإن ذلك يترتب عليه أيضا نمو في الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي وغيرها، وهكذا نجد أن الآثار غير المباشرة للتنمية الزراعية تمتد إلى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن عملية تطوير الزراعة تتطل ب إستخدام أوسع للأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات الزراعية، مما يعني توسع في الطلب على هذه المنتجات التي توفرها الصناعة.

المبحث الثاني : قطاع الزراعة والتجارة الخارجية

المطلب الأول : مكاسب الدول من تحرير المنتجات الزراعية

لقد عمدت الدول المتقدمة وأولها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية إلى إقصاء تجارة المنتجات الزراعية عن مبادئ الجات واتفاقية جولة أوروغواي والذي كانت تهدف إلى إلغاء التعريفات الجمركية وإزالة القيود غير التعريفية عن السلع واستثناء أدوات السياسات المالية من اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية وقد أدى هذا إلى إلحاق الضرر بالمنتجات الزراعية للدول العربية النامية وذلك من خلال ثلاثة جوانب: (محمد، 2003، صفحة 84)

1- عدم قدرة المنتجات الزراعية للدول النامية على النفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية إذ أن المنتجين الزراعيين في هذه الدول حققوا الاكتفاء الذاتي.

2- تضييع نصيب الدول النامية من الأسواق العالمية، إذ تعمدت الدول المتقدمة إلى تصدير الفوائض الزراعية بأسعار زهيدة تقل عن التكلفة التي تتحملها الدول النامية رغم ما يتوافر لها من كفاءة.

3- غزو أسواق الدول العربية (النامية) ذاتها التي فضلت الاستيراد بعد أن نجحت الدول المتقدمة في إرباك الأسواق العالمية.

ومن الواضح أن المكاسب الاقتصادية والسياسية التي تحققها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية أفقدت القطاع الزراعي للدول النامية قدراته التنموية تفوق كافة التكاليف التي تتحملها حكومات تلك الدول اعتمادا على سياستها الاتفاقية وتفوق أيضا النقص في رفاهية مستهلكي تلك الدول، ولعل أهم هذه المكاسب: (محمد، 2003، صفحة 82)

أ- إن افتقاد الدول النامية لما كانت تحققه من فوائض تصديرية وتحولها إلى دول مستوردة للمنتجات الزراعية ومتلقية للمعونات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية يعني:

- تبعية اقتصادية للدول المانحة.

- مزيد من طلب الدول النامية لعملات تلك الدول لدرجة دخول حلقة الديون ذات الفوائد المتغيرة في ظل تدهور القيمة الخارجية لعملات الدول النامية، الأمر الذي عمق حدة التبعية السياسية والاقتصادية وإتباع ما تراه هذه الدول من سياسات.

ب- إن تحول الطلب العالمي من السوق المحلي للدول النامية إلى السوق المحلي للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية يزيد من حدة الركود الذي تعانيه الدول النامية في ظل انخفاض مرونة عرض المنتجات الزراعية مع عدم كفاية السياسة الاتفاقية في الدول النامية.

ج- تحول الطلب يعني مزيد من دخول المنتجين الزراعيين بما يؤدي إلى انخفاض الطلب على القطاعات الأخرى، في حين يؤدي تحول الطلب إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية إلى مزيد من النمو في كافة القطاعات الاقتصادية لتلك الدول.

د- إن انخفاض مرونة الطلب الداخلية على المنتجات الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية قد مكن هذه الدول في ظل استمرار تزايد دخلها القومي من الاحتفاظ بقدرتها على الاستمرار في تقديم المعونات الغذائية[1] للدول النامية، وهو ما يعني استمرار قدرتها على استقطاب المزيد من الدول النامية إلى أحلافها السياسية بما يدعم رغبتها في الهيمنة العالمية.

المطلب الثاني : اتفاقية التجارة الخارجية للزراعة

يعتبر اتفاق التجارة في المنتجات الزراعية خطوة كبيرة على طريقة تحرير القطاع الزراعي من الدعم والحماية وخصوصا في الدول الصناعية الأوروبية، ويأتي كخطوة لتقاسم المصالح بين الدول المتقدمة بعد احتدام الصراع بينها، ويمكن عرض العناصر الأساسية لاتفاق الزراعة على النحو التالي: (لخضر، 2015، صفحة 75)

أولا – تسهيل النفاذ إلى الأسواق: يقصد به تيسير فرص الزيادة في صاد ارت كل دول إلى دول أخرى من خلال آليات تتمثل في: تحويل كافة القيود الكمية وغير التعريفية إلى تعريفات جمركية، جميع التعريفات الجديدة تحدد وتثبت في الجداول ولا يمكن زيادتها (إلا بعد مفاوضات مع كافة الأطراف)، إضافة إلى خفض معدلات التعريفية حيث ينص الاتفاق على ما يلي:

1- تحويل كافة القيود الكمية أي غير التعويضية على الواردات من المنتجات الزراعية إلى قيود تعريفية، مع التعهد بعدم الرجوع إلى فرض قيود غير تعريفية بعد إتمام عملية التحويل، ويشمل ذلك قوائم حضر الاستيراد والحصص الكمية المقيدة للواردات والرسوم المتغيرة وتحديد حد أدنى لسعر الاستيراد وهي الإجراءات التي يتم إلغاؤها بكافة صورها على أن تحل محلها رسوم جمركية مرتفعة في هذه الحالة يتم تخفيضها تدريجيا فيما بعد، ويسمى هذا التعريف بالتعريفة Tarification مع المبدأ الرئيسي للجات والذي يقضي بقصد الحماية للسوق الوطني على التعريفة الجمركية فقط.

2- تخفيض كافة الرسوم الجمركية السارية على المنتجات الزراعية بما في ذلك التعريفة الناجمة عن إزالة القيود غير التعريفية، وذلك وفقا لنسب متفق عليها وإطار زمني محددات راعى فيه الظروف الاقتصادية للدول النامية، ومن هذا المنطلق نصت الاتفاقية على الت ازم الدولة المتقدمة بخفض تعريفاتها الجمركية على السلع الزراعية بمتوسط إجمالي 36% على مدى فترة لا تتجاوز 6 سنوات

وبالنسبة للدول النامية يكون الخفض بنسبة 24% على مدى 10 سنوات أي معدل خفض سنوي 6% و2,4% للدول النامية، وفيما يتعلق بالدول الأقل نمو فإن الاتفاق لا يلزمها بإجراء أي تخفيض في التعريفات الجمركية على وإرادتها من المنتجات الزراعية.

3- آلية الوقاية الخاصة: في إطار تحفيز وتشجيع الدول للتحول من القيود عير تعريفية إلى قيود تعريفية تم السماح للدول التي قامت بعملية التعريفة باستخدام آلية خاصة للوقاية، وتم النص عليها في المادة (5) من الاتفاقية، حيث تجيز هذه المادة للدول القيام بفرض رسوم وقائية في حالتين:

أ: الزيادة المفاجئة من الواردات لبعض المنتجات الزراعية (تم تحديدها في جداول الالتزامات لكل دولة)

ب: انخفاض مستوى أسعار من منتج معين بشكل يهدد السوق المحلية، ولتقدير هذا الانخفاض يتم الاسترشاد بالسعر المرجعي للمنتج المعني خلال الفترة التي استند إليها الاتفاق (1986-1988).

وقد تم النص على استثناء الدول التي لم تكن تطبق قيودا غير تعريفية من الاستفادة من الآلية.

4- المعاملة الخاصة : حيث يمكن للدول فرض قيود غير تعريفية على بعض المنتجات الزراعية لاعتبارات الأمن الغذائي بشرط الالتزام بفتح حصص تعريفية بالنسبة لتلك المنتجات.

- إن تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية مكافئة، أي توفر درجة الحماية نفسها، سوف يؤدي إلى تعريفات من 200% إلى 500% من قيمة المنتجات المستوردة وفي الغالب فإن هذه التعريفات أعلى مما تبرره الفروق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية للعديد من المنتجات الزراعية الرئيسية، ولهذا أطلق بعضهم على هذه العملية اسم ''التحويل القذر للقيود غير التعريفية'' بمعنى أن عملية التحويل قد تؤدي في الواقع إلى مستوى حماية أعلى مما كان قائما قبل التحويل، وبطبيعة الحال فإن خفض مثل هذه التعريفات بنسبة 36% خلال 6 سنوات كما في حالة الدول المتقدمة قد لا يكون له أثر ملموس في فتح الأسواق أمام الواردات الزراعية في الدول النامية أو حتى من الدول المتقدمة الأخرى.

- يمكن للدول المتقدمة الاحتفاظ بمعدلات تعريفية بالغة الارتفاع على الكثير من المنتجات عند انتهاء مهلة 6 سنوات، إذ يمكنها الوصول إلى خفض متوسط في التعريفات بمقدار 36% في نهاية هذه المهلة من خلال تطبيق الحد الأدنى للخفض السنوي (15%) على الواردات ذات الرسوم بالغة الارتفاع، مع إلغاء الرسوم المنخفضة على الواردات الأخرى ومن ثم فقد لا يتحقق تحسن ملموس في فرص النفاذ إلى الأسواق بالنسبة إلى الكثير من المنتجات العربية الزراعية. (لخضر، 2015، صفحة 28)

- وهناك عامل آخر يمكنه أن يؤدي إلى التقليل من شأن الأثر التحريري لاتفاق الزارعة، فالمادة (5) من الاتفاق تجير للدول اتخاذ إجراء وقائي يتمثل في فرض رسم إضافي على الواردات من المنتجات الخاضعة لعملية تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية، وذلك إذا زاد حجم الواردات من هذا المنتج على مستوى معين، أو إذا هبطت أسعار المنتج المستورد على مستوى معين.

ثانيا: الدعم المحلي للمنتجات الزراعية إن السعي لخفض دعم الإنتاج المحلي للمنتجات الزراعية يعد من أهم ما أتت به اتفاقية المنتجات الزراعية، وترجع أهمية هذا الخفض إلى أمرين أولهما أن خفض دعم الإنتاج المحلي من شأنه، إذ التزمت أطراف التفاوض بجوهر هذا الاتجاه، إنشاء تجارة عالمية للمنتجات الزراعية قائمة على اعتبا ارت الكفاءة أما الثاني فيتمثل في الاتفاق حول تغيير دعم الإنتاج المحلي من المنتجات الزراعية بصفة أساسية إلى الحد من سياسات الدعم التي تقدمها الدول وخاصة المجموعة الأوروبية. (لخضر، 2015، صفحة 29)

فقد نصت اتفاقية الزراعية على تخفيض الدعم المحلي المقدم للمنتجين الزراعيين مع استثناء عدة أشكال من الدعم من التزامات التخفيض، من أجل تنفيذ هذا التخفيض فرقت الزراعية بين عدة أشكال من الدعم مستندة إلى معيار الآثار المشوهة للتجارة، أو بمعنى آخر ال وقوف على العلاقة بين تقديم هذا الدعم وتأثيره على الأسعار والعمليات وبناءً على هذا المعيار يقسم الدعم إلى:

1- الدعم المشوه للتجارة الذي يسري عليه التخفيض (الصندوق الأصفر) يخضع هذا النوع من الدعم إلى التزامات التخفيض ويتضمن هذا الصندوق أكثر أنواع الدعم تشويها للتجارة، ويتضمن الدعم السعري والمدفوعات المباشرة المرتبطة بالإنتاج بما في ذلك دعم مدخلات الإنتاج وقيم التخفيض على أساس مقياس الدعم الكلي ويشتمل هذا المقياس على نوعين من الدعم :

- الدعم الكلي المقدم للمنتجين الزراعيين بصفة عامة.
- الدعم الكلي المقدم إلى المنتجات المحددة.

حيث تم تحديد قيمة التخفيض لتكون 20% للدول المتقدمة و19% للدول النامية أما بالنسبة للدول التي أخطرت بأن مقياس الدعم الكلي الخاص بها يساوي الصفر أصبح غير مسموح لها تقديم أي من أشكال الدعم المقدم في الصندوق الأصفر.

2 – الدعم المشوه للتجارة المستثني من التزامات التخفيض : وينقسم إلى :

أ- دعم الحد الأدنى: أتاحت اتفاقية الزراعة إعفاء جزء من الدعم المقدم في إطار (الصندوق الأصفر) وما يطلق عليه الدعم الأدنى وينقسم إلى:

- الدعم المحلي المقدم لمنتج معين والذي لا يزيد عن 5% من القيمة الكلية لإنتاج الدولة من المنتج المعين.
- الدعم المحلي غير المرتبط بمنتج معين حيث لا يزيد على 5% من قيمة الإنتاج الزراعي وكنوع من المعاملة الخاصة التمييزية تم تقدير هذه النسبة للدول النامية ب 10%.

ب – الصندوق الأزرق : ويتضمن هذا الصندوق أنواع الدعم المقدمة في إطار برامج الحد من الإنتاج حيث أقرت اتفاقية الزارعة في الفقرة (5) عدم جواز إخضاع المدفوعات المقدمة في هذا البرنامج :

- إذا كانت هذه المدفوعات مرتبطة بمساحة مزروعة ثابتة.
- إذا دفعت على أساس 85% أو أقل من حجم الإنتاج.
- إذا كانت هذه المدفوعات تتم على أساس عدد ثابت من رؤوس الماشية.

الدعم غير المشوه للتجارة :

أ- الصندوق الأخضر: استثنت الاتفاقية الزراعية في الملحق رقم (2) برامج الدعم الموجهة في إطار هذا الصندوق من التزامات التخفيض، بشرط أن تستوفي شرطا أساسيا وهو ألا يكون لها آثار مشوهة للتجارة أو أن تكون هذه الآثار ضئيلة جدا أي أن برامج هذا الصندوق لا ترتبط بالإنتاج والأسعار وطبقا لذلك الاتفاقية تحقيق معيارين أساسيين وهما :

1- أن يكون الدعم ممنوحا في إطار برنامج حكومي ممول من الميزانية العامة، وغير منطوي على تحويلات المستهلكين، وتشمل ما يلي : (صولي، 2014-2015، الصفحات 21-22)

- الخدمات العامة: بما في ذلك البحث والإرشاد ومكافحة الأمراض والأوبئة، والتدريب والتفتيش وخدمات التسويق والترويج وخدمات البنية التحتية.
- التخزين الحكومي للمنتجات الزراعية لأغراض الأمن الغذائي.
- المعونات الغذائية المحلية.
- بعض برامج الدفعات المباشرة للمنتجين، بما في ذلك دعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج.
- برامج مستوى الدخل وشبكات الضمان الاجتماعي.
- المساعدات في حالات الكوارث، وخطط التأمين على المحاصيل الزراعية.
- المساعدات المرتبطة بالتكييف الهيكلي من خلال برامج التقاعد أو فقدان الموارد ومساعدات الاستثمار.
- المدفوعات التي تقدم في إطار برامج البيئة.
- المدفوعات التي تقدم في إطار برامج المساعدات الإقليمية.

2- أن لا يكون للدعم أثر يسفر عن تقديم مساندة سعرية للمنتجين

ب – الإعفاءات الخاصة بالدول النامية: يعفى من التزامات التخفيض بموجب الاتفاقية الزراعية برامج الدعم الحكومي الخاصة بتشجيع التنمية الزراعية والريفية في الدول النامية مثل الدعم المالي للاستثمارات والدعم المالي للمستلزمات الزراعية المتاحة للمنتجين

محدودي الدخل، والمنتجين الذين يفتقرون إلى الموارد والإعانة المقدمة بهدف تنويع الإنتاج الزراعي بما يحد من زراعة المحاصيل غير المشروعة كالحشيش.

ثالثا : دعم الصادرات الزراعية: يتمثل العنصر الثالث من عناصر اتفاقية الزارعة في العمل على خفض الدعم المقدم للصادرات والذي استمت به السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية، وكذلك السياسة الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية وقد تضمنت اتفاقية خفض دعم الصادرات ثلاث اتجاهات:

1- الدعم التصديري : حددت الاتفاقية الزراعية الأسباب التي تسمح بتقديم دعم الصادرات ونصت الاتفاقية على التزام الدول الأعضاء بعدم تقديم دعم مالي للتصدير، وقد التزمت الدول الأعضاء بموجب الاتفاقية على تخفيض الكميات المستفيدة من دعم التصدير والمبالغ المالية المخصصة للدعم، وتم إدراج هذه التعهدات في جداول الالتزامات الخاصة بالدول الأعضاء، وتم تحديد هذه الالتزامات على أساس متوسط سنوي لكمية قيمة الدعم التصديري خلال فترة الأساس (1986-1988).

وقد تم الاتفاق على تخفيض قيمة دعم الصادرات بنسبة 36% من متوسط قيمة الدعم خلال الفترة 1991 -1992 وذلك على أقساط سنوية خلال 6 سنوات، وتخفيض كمية الصادرات المدعمة بنسبة 21% من متوسط كميات الصادرات المدعمة لفترة 1991-1992 على مدى 6 سنوات، بينما منحت الدول النامية معدلات تخفيض أقل وفترات تنفيذ أطول. (صولي، 2014-2015، صفحة 25)

وحددت الاتفاقية في المادة (9) أشكال الدعم التصدير الخاضعة لالتزامات التخفيض كالآتي:

أ- الدعم المالي المباشر المقدم من المصادر الحكومية أو هيئاتها، بما في ذلك الدعم العيني لشركة أو صناعة أو منتج فردي أو تعاونية أو جمعية من جمعيات المنتجين أو هيئة تسويق، طالما أن هذا الدعم يرتبط بالأداء التصديري.

ب- قيام الحكومات أو الهيئات التابعة لها ببيع أو التخلص من المخزون غير التجاري بغرض التصدير بسعر يقل عن السعر المماثل للذي يتم دفعه للمنتجات المماثلة من المشترين في الأسواق المحلية.

ج- المدفوعات لتصدير أي منتجات زراعية ممولة بمقتضى تدابير حكومية، سواء اتبع ذلك خصم القيمة من الحساب العام أم لا، بما في ذلك المدفوعات الممولة من حصيلة رسم يفرض على المنتج الزراعي المعنى أو على منتج زراعي يشتق منه المنتج المصدر.

د- الدعم المالي المقدم لخفض تكاليف صادرات المنتجات الزراعية (ماعدا خدمات ترويج الصادرات والخدمات الاستشارية المتاحة على نطاق واسع) بما في ذلك تكاليف المناولة والتحسين وتكاليف التجهيز الأخرى وتكاليف النقل والشحن الدوليين.

هـ- الدعم المالي للمنتجات الزراعية التي تعتبر مدخلات في منتجات مصدرة.

وبحكم الاتفاقية أصبح محضورًا على الدول التي لم تتقدم بإخطار عن الدعم الذي تقدمه لصادراتها تقديم أي نوع من الأنواع السابق الإشارة لها باستثناء الدعم المسموح به للدول النامية فقط وذلك خلال فترة التنفيذ (1995-2004).

2- إئتمانات التصدير: في إطار منع التحايل على الالتزامات المتعلقة بالدعم المالي للصادرات نصت الاتفاقية في المادة (10) على تعهد الدول الأعضاء بالعمل لوضع ضوابط دولية متفق عليها لتنظيم عملية تقديم ائتمانات التصدير.

3- المعونات الغذائية: نصت الاتفاقية على التزام الدول المانحة للمعونات الغذائية بعدم ربط تقديم المعونات الغذائية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالصادرات التجارية من المنتجات الزراعية الموجهة من الدول المانحة إلى الدول المتلقية لتلك المعونات، على ألا يتم تقديم هذه المعونات لغرض التخلص من الفائض بل يتم تقديمها قدر الإمكان على هيئة منح كاملة. (آسيا، 2005، الصفحات 08-09)

رابعا: الإجراءات الصحية: ترتبط المنتجات الزراعية بوجه عام والغذائية على وجه الخصوص ارتباطا مباشرا بصحة كل الكائنات الحية، ولذلك اهتمت الجهات المعنية بالتوصل لإطار متعدد الأطراف من القواعد والنظم والإجراءات لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، فقد جاء هذا الاتفاق مكملا لاتفاقية الزارعة، حيث أمر على أحقية الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات وتدابير ضرورية لحماية صحة الإنسان والحيوان وسلامة الغذاء في حدود الإجراءات الضرورية علميا لهذا الغرض، وألا تتعدى هذه الإجراءات لأن تصبح وسيلة تعسف تجاه الدول الأخرى أو كأسلوب للحماية، وينص هذا الاتفاق على ضرورة توخي الشفافية فيما يتعلق بالإجراءات والقواعد التي تتخذها كل دولة في هذا الميدان. (محمد ش.، 2004، صفحة 30)

خامسا: الوضع الخاص للدول النامية التي تعتبر مستوردا صافيا للغذاء تضمن اتفاقية الزارعة مادة خاصة بالدول النامية المستوردة للغذاء التي قد تعاني من الصعوبات في تمويل وارداتها من السلع الغذائية أثناء فترة إصلاح تجارة المنتجات الزراعية 6 سنوات وفقا لقرار اتخذه الوزراء في نهاية الجولة تضمن كيفية مساعدة تلك الدول في مواجهة أية آثار سلبية تترتب على تخفيض الدول المتقدمة للدعم الممنوح لصادراتها من المنتجات الزراعية، وتضمن القرار الوزاري الذي تم التوصل إليه من قبل الدول النامية:

- مراجعة مستوى المساعدات الغذائية بصفة دورية في لجنة المساعدات الغذائية (منظمة الأغذية والزراعة) وإجراء مفاوضات لوضع مستويات مساعدات غذائية تكفي احتياجات الدول النامية خلال فترة الإصلاح 6 سنوات.

- إقرار توجيهات لضمان توفير المواد الغذائية الأساسية بنسبة كبيرة في صورة منح لا ترد أو في شكل مبيعات بشروط ميسرة.
- توجه اهتمام كامل لطلبات الدول النامية للحصول على مساعدات مالية فنية لتحسين إنتاجيتها الزراعية والبنية الأساسية للزراعة.

– بالنسبة للواردات الغذائية بالشروط العادية، فقد نص الاتفاق على عدم الربط بينها وبين المساعدات الغذائية، كما يتضمن القرار أحقية الدول النامية المستوردة للغذاء في الاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية سواء في إطار التسهيلات التي تمنحها ماليا أو تسهيلات قد تنشأ مستقبلا في إطار برامج المواءمة وذلك لمواجهة صعوبات تمويل وارداتها من السلع الغذائية.

– أن يتضمن أي اتفاق يتعلق بائتمان تصدير المنتجات الزراعية –من جانب الدول المتقدمة– أحكاما مناسبة للمعاملة التفضيلية للدول النامية المستوردة للمواد الغذائية (فترات سداد – فترات السماح – سعر الفائدة)

المطلب الثالث: انعكاسات انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية على قطاع الزراعة.

– إن الجزائر التي لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يمكنها أن تبقى على هامش هذا التطور الهام إذا أرادت مواكبة التحولات الناجمة عنه، مما يفرض عليها الاستعداد التصدي لهذا الوضع الجديد الذي سيفرض عليها عدة انعكاسات ربما تكون عواقبها وخيمة على الإقتصاد الوطني هذا الأخير الذي كان إلى عهد قريب يعاني من مشاكل كثيرة أفرزتها سياسات إقتصادية حكم عليها فيما بعد بالفشل فالجزائر ليست على استعداد لمواجهة صعوبات على جميع الأصعدة، فمنتجاتها الوطنية ليست بالوجود التي تمكنها من منافسة المنتوجات الأجنبية وخدماتها ليست على المستوى العالي الذي يمكن أن تجلب نحوه المتعاملين إذا ما قورن بمستوى الخدمات المقدمة من طرف الدول المتقدمة التي تعتبر رائدة في هذا المجال، وعلى ضوء هذه المعطيات يمكن عرض الإنعكاسات المتوقعة على أهم القطاعات الحساسة (الصناعة – المحروقات — الزراعة — الخدمات).

– من أهم نتائج جولة بأورغواي تخصيص الدعم الممنوح لمنتجي السلع الزراعية ويكون هذا الدعم عن طريق الإعفاءات الضريبية أو عن طريق مبالغ تخصص في ميزانية الدولة فتقدم كإعانات لفلاحين وتعتبر الجزائر من الدول النامية المستوردة للمنتجات الزراعية والغذائية لذا فإن إجراءات المنظمة التي تهدف إلى رفع الحواجز على المبادلات التجارية وإزالة العراقيل التي تمنع تحرير التجارة العالمية وتخفيض الدعم الممنوح لمنتجي السلع الزراعية وإذا ما طبقت على الجزائر فإن نتائجها ستكون حتما سلبية على القطاع الزراعي في الجزائر وعلى مستقبله.

خلاصة الفصل:

مما سبق نستنتج أن للقطاع الزراعي دورا هاما وأساسيا في تحقيق أهداف التجارة الخارجية كآلية فعالة لتعويض العجز في الميزان التجاري إذا فشلت باقي القطاعات، من خلال رفع مستوى القوة الاقتصادية والتمكن من وسائل الإنتاج باستغلال الموارد الطبيعية المتاحة للدولة وبالتالي التنمية الشاملة من خلال تأثيره على معدل النمو الإجمالي للاقتصاد الوطني ككل، بفضل مساهمته في توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية للسكان، وفي توفير العمالة للقطاعات الأخرى، ومصدر لتنمية القطاعات التي تعتمد على المخرجات الزراعية كمواد أولية لها، ومنفذا لمخرجات القطاعات الأخرى التي يستخدمها القطاع الزراعي في تطويره، وبالتالي يصبح القطاع الزراعي المساهم الرئيسي في تكوين الناتج والدخل الوطني لمعظم دول العالم خاصة الدول النامية منها.

الفصـــــل

التطبيقي :

المطلب الأول: خصائص القطاع الزراعي الجزائري

يتميز القطاع الزراعي الجزائري فيما في مجال عوامل الانتاج يتميز بما يلي:

- **في مجال الموارد المادية:** تزخر الجزائر بإمكانيات زراعية مادية كبيرة جدا يمكن تلخيصها فيما يلي:

موارد الأراضي الزراعية : تقدر المساحة الزراعية الإجمالية للجزائر بـ 42.4 مليون هكتار (منها 20 مليون هكتار من السهول) والتي تمثل 18% من المساحة الإجمالية للبلاد. في حين تقدر المساحة الزراعية المستعملة بـ 8.458 مليون هكتار فقط أي ما يعدل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية، وتعتبر الأراضي الزراعة المطرية الأكثر انتشارا حيث تشكل نسبة (87.5%) من إجمالي المساحات القابلة للاستغلال أما حجم الأراضي المسقية فلا تتجاوز نسبتها 2% من اجمالي المساحات القابلة للاستغلال (تمثل 12.5% المساحة المستغلة) ومنها يتبين أن أهم الأسباب التي ادت بالجزائر إلى ضعف تنافسية القطاع الزراعي الجزائري هو عدم استغلال الأراضي الزراعية بكفاءة، فضلا عن اعتمادها على الأمطار بتركز عالي في الزراعة.

من جهة أخرى تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر من عدة مشاكل لعل أهمها تناقص الرقعة الزراعية كميا وكيفيا، وتفتت وتبعثر الملكيات والحيازات، إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية، وهذه الخصائص تجعل من الأرض غير اقتصادية، بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلبا على الإنتاج والإنتاجية، وهذا يؤثر سلبا على تنمية القطاع الزراعي الجزائري.

الموارد الغابية: حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2016 فإن الثروة الغابية بالجزائر تقدر بحوالي 4420.31 ألف هكتار من المساحة الكلية للبلد، أما نسبة المراعي فحسب إحصائيات الهيئة ذاتها فان نسبة المراعي بالجزائر تقدر بحوالي 13% من المساحة الكلية وهي نسبة منخفضة إذا ما تم مقارنتها بتونس والمغرب الذي تبلغ نسبة المراعي بهما حواي 30% و35% على التوالي.

الموارد المائية: يمكن تصنيف الموارد المائية التي يعتمد عليها القطاع الزراعي الجزائري إلى ثلاثة موارد رئيسية هي: "" الموارد المطرية: رغم اتساع الرقعة الجغرافية للجزائر والتي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم^2، إلا أن 93% المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 8%، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7% من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار\م^3 أي بنسبة 92%. (فلاق و ناصر، د.س، صفحة 107)

الموارد السطحية: تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار وتقدر الموارد المائية السطحية بالجزائر بين 9.8 مليار م/3 السنة و13.5 مليار م/3 السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث

تحتوي الأحواض المتوسطية (الشمال) على 11.1 مليار\م^3 وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار\م^3، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار\م^3، وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، يبلغ عددها المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود بـ 66 سد بطاقة استيعابية تقدر بـ 7.5 مليار متر مكعب.

الموارد الجوفية: تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، 000 90 ينبوع و23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار\م^3 في السنة، هذه الموارد موزعة بين الشمال (2 مليار\م^3 في السنة) والجنوب (5 مليار\م^3 في السنة)، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90 في المئة (1.8 مليار\م^3 في السنة)، وتتحدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية (75 %) تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف و300 ألف كلم^2 على التوالي، ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق.

اليد العاملة في الزراعة : على الرغم من وفرة الموارد البشرية (40.4 مليون نسمة سنة 2018، منها 1.272 مليون شخص عاطل عن العمل أي ما يعادل 9.9%)، لارتباطها بالأعداد المتزايدة للسكان (يصل معدل نمو السكاني بالجزائر الى 2.5% سنويا) إلا أن القطاع الزراعي يعاني من مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية (ما يقارب 4 ملايين عامل بالقطاع الزراعي")، أين تبرز مشكلة الفائض في هذه القوى، كما أن هذا القطاع غير مغري، مما يجعل الإقبال عليه ضعيفا، ويعود هذا النقص في القوي العاملة إلى انعدام الحوافز التي تقدمها الزراعة، بالإضافة إلى معاناة عمال القطاع من مشاكل اقتصادية واجتماعية بسبب انخفاض الإنتاجية والدخل والمستوى المعيشي في الزراعة والريف بشكل عام، بفعل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التهميشية للريف، مما يؤدي غالباً إلى النزوح والهجرة هرباً من الظروف المعيشية القاسية، كما يعاني عمال الزراعة من مشاكل عديدة أخرى تزيد من تأزم الوضع، تتمثل أساسا في قصور الإدارة والقطاع العام عن توفير الخدمات، خصوصاً في محال الري واستصلاح الأراضي وتقديم القروض.

أما كفاءة وتنافسية اليد العاملة الجزائرية فاستنادا الى الدراسة التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء فان نسبة 53% من البطالين لا يملكون تكوينا للدخول الى سوق الشغل وهو ما يمثل مخزون بشري للقطاع الزراعي الذي في الغالب لا يحتاج الى موارد بشرية ذات مستويات تعلمية عالية، أما فيما يتعلق باستقطاب القطاع الزراعي للموارد البشرية، فإنه رغم هذا التطور المستمر في عدد السكان الذي قابله ارتفاع مستمر في نسب البطالة الا ان القطاع الزراعي لم ينجح في استقطاب اليد العاملة العاطلة، بل تعدى الامر إلى نزيف القطاع ومعاناته من مشكل انخفاض اليد العاملة باستمرار، حيث انخفضت من 21.06% في سنة 2001 إلى 10.6% سنة 2013 ثم 8.7% سنة 2015، وتعود هذه النسبة المنخفضة الى ضعف وتدني الاجور بالقطاع الزراعي وتوجه القوى العاملة إلى قطاعات الصناعة والخدمات التي تتميز الاجور فيها بالارتفاع.

هيكل الاستهلاك: بحسب الدراسة المسحية التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء فان القطاع العائلي بالجزائر انفقت قرابة 1.875 مليار دينار على المنتجات الزراعية الغذائية سنة 2015، وقد زاد الانفاق على الغذاء من طرف العائلات من سنة 2000 إلى 2011 بنحو ثلاثة أضعاف.

الموارد الرأسمالية: يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، المكننة والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، وقد بلغت قيمة رأس المال الزراعي الصافي 14.08 مليار دولار خلال عام 2009 ، وقدرة الزيادة ب 4.9 مليار دولار خلال فترة الدراسة حيث شهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر بـ 176 مليون دولار 20 أما عن الثروة الحيوانية، فتمتلك الجزائر حوالي 2149.55 ألف رأس من الابقار و28111.77 ألف رأس من الاغنام اما الماعز فتمتلك الجزائر 5013.95 ألف رأس في حين يبلغ عدد الجمال 362.27 ألف رأس كما يبلغ عدد الخيول 42.32 ألف رأس كما تمتلك الجزائر 143 ألف رأس من البغال والحمير.

الموارد التكنولوجية والمعرفية: المقصود بها التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعد على تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية، وقد عرفتها منظمة الفاو على أنها تقنية تستخدم كائنا حيا لصنع منتج أو تعديله وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعية محددة 22، والملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام تعاني تخلفا زراعيا محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة، مما ساهم بشكل كبير في تدني انتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية.

أما عن الوسائل الحديثة للزراعة، وحسب احصائيات المنظمة العربية لتنمية الزراعية فان عدد الجرارات التي تمتلكها الجزائر هو108551 جرار و9785 حاصدة، وفي المقابل يبقى استخدام المبتكرات البيولوجية والميكانيكية ذات الدور المهم في الرفع من الانتاجية محدودا ومن جهة أخرى، لا يزال معدل استخدام الأسمدة الكيماوية منخفضا حيث يقدر معدل استخدام الاسمدة الكيماوية بالجزائر حوالي 12 كلغ للهكتار الواحد وهو ضعيف اذا ما قورن بمصر والمغرب الذي بلغ حجم استخدام الاسمدة الكيماوية بها على التوالي 370 كلغ هكتار و55 كلغ/ للهكتار. (فلاق و ناصر، د.س، صفحة 107)

البنية التحتية: كشف التقرير الشامل الأخير حول التنافسية الصادر عن منتدى دافوس (2016) عن احتلال الجزائر المرتبة 106 عالميا من أصل تصنيف 144 دولة فيما يتعلق جودة البنايات التحتية الشاملة ويغطي التصنيف الجوانب التالية: البنية التحتية للنقل والطرق السيارة والسكك الحديدية والموانئ والمطارات الى جانب البنايات التحتية الطاقية وبنيات الاتصال، وتجدر الاشارة إلى أن الجزائر لا تعاني من حيث النقل الطرقي والبحري في مجال القطاع الزراعي كما هو الحال من حيث النقل الجوي حيث لا يوجد بالجزائر أي مطار تجاري متخصص في نقل المنتجات الزراعية.

المؤسسات الداعمة للقطاع الزراعي: يمكن حصر الصناعات التي لها ارتباط وتساهم في تنسيق نشاطات القطاع الزراعي الجزائري وتحسين تنافسينه فيما يلي:

المؤسسات المالية: يتطلب تحسين تنافسية القطاع الفلاحي وزيادة انتاجيته كغيره من القطاعات الى دعم مؤسسات التمويل والاستثمار، وفي حالة الجزائر فان مسؤولية تمويل القطاع الزراعي تقع بشكل كبير على عاتق المؤسسات العمومية نذكر منها: الصندوق الوطني لتعاون الفلاحي CNMA: وقد تم انشاء من خلال الامر 64-72 بهدف تسهيل وضمان العمليات التمويلية المساهمة في تطوير وتنمية الفلاحة الصيد البحري...الخ، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والذي تأسس بالمرسوم 82-206 المؤرخ 16-05-1982 وذلك بهدف تحقيق الاستقلالية الغذائية من خلال تغطية جميع احتياجات النشاطات الفلاحية تمويل الاستغلاليات الفلاحية العامة والخاصة منح قروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الزراعية الكبرى والري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والاسمدة والمواد الكيماوية وقد قدرت قيمة القروض الزراعية التي منحتها البنوك بالجزائر لسنة (2015) 453.82 مليون دولار.

مؤسسات التأمين الزراعي: تلعب شركات التأمين دورا مهما في المنظومة الاقتصادية للبلد بشكل عام والقطاع الفلاحي بشكل خاص، من خلال تقليل المخاطر وتعويض المزارعين مما يؤدي إلى تشجيعهم وتحفيزهم على الإنتاج، مما يؤدي الى تطور واستقرار القطاع الفلاحي، إلا أن خدمات التأمين الزراعي في الجزائر تتميز بالعديد من المعوقات منها عدم توافر المعلومات الدقيقة عن الأنشطة الزراعية والحيوانية، وعدم دراية الفلاحين بفوائد التأمين، وأما من حيث المؤسسات الممثلة لسوق التامين الفلاحي بالجزائر فعددها محدود وهي في الغالب صناديق حكومية نذكر منها صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية والذي يهدف الى تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الطبيعية، صندوق الضمان الفلاحي والذي يهدف الى ضمان وكفالة القروض الممنوحة للفلاحين المنخرطين فيه (قروض الاستثمار وقروض الاستغلال صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي والذي يهدف بدوره الى دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية (القمح الصلب واللين) صندوق حماية الصحة الحيوانية والذي يهدف بذوره الى تدعيم كل نشاطات حماية صحة الحيوانات.

مؤسسات صناعة العتاد الزراعي: من أجل تطوير المكننة في نظم الزراعة، وإحياء صناعة الآلات الزراعية في الجزائر عرف ميدان نشاط صناعة العتاد الفلاحي تحسنا ملحوظا في السنوات الاخيرة وذلك بفضل الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجزائرية ومؤسسات عالمية رائدة في هذا المجال، نذكر منها الشركة المختلطة (قالتشو الجزائر ش.ذ.أ) وهي شركة انشئت بالشراكة بين مؤسسة صناعة الآلات الزراعية بسيدي بلعباس بنسبة مساهمة 34% و17% لمؤسسة تراكتور الجزائر في حين بلغت نسبة مساهمة المستثمر البرتغالي المتخصص في إنتاج العتاد الفلاحي لحراثة الأرض والنقل الفلاحي 49%.

- الشراكة بين المؤسسة الوطنية لصناعة الجرارات، مؤسسة تسويق العتاد الفلاحي والعملاق الامريكي (اغكو فيرغيس)
- الشراكة بين الجزائر والشركة العالمية الهندية (ماهندرا) بإقامة وحدة انتاج الات الفلاحية.
- الشراكة بين مؤسسة العتاد الفلاحي CMA والشركة الفنلندية سامبو SAMBO.

ومن المنتظر أن تسهم هذه التحالفات والشراكات الاستراتيجية في نقل التكنولوجيا والخبرة وسد احتياجات القطاع الزراعي من المعدات والآلات الذي ظل القطاع يعاني منها لفترة طويلة فضلا عن أن هذه التحالفات سوف تساهم في خفض حجم واردات العتاد الزراعي والذي قدر بأكثر من 316 مليون دولار.

مؤسسات صناعة الأسمدة الفلاحية والادوية البيطرية: تمتلك الجزائر من خلال المؤسسة الوطنية للأسمدة قدرات معتبرة لتلبية كل احتياجات السوق والتصدير إلى الخارج بما يعادل 1.5 مليون طن سنويا من سماد الفوسفات وهي تغطي احتياجات السوق الوطني، أما من جهة أدوية النباتات فتتحكم المؤسسة الوطنية موبيدال من خلال فروعها الدار والفيت في سوق أدوية النباتات في حدود 50% في ما يخص الجوية الخاصة بمبيدات النباتات ومبيدات الحشرات، أما أدوية النباتات الخاصة بالفلاحة والأدوية البيطرية فتسيطر عليها المؤسسات الأجنبية التي تصدر إلى الجزائر وقد قدرت قيمة واردات القطاع الزراعي من المطهرات والمنظفات الزراعية لسنة 2015 بـ124833.25 ألف دولار بينما بلغت قيمة الأدوية البيطرية 16571.52 ألف دولار أما المبيدات فقد بلغت قيمة فاتورة الاستيراد للمبيدات بأنواعها الحشرية، الفطرية والعشبية بـ33517.51 الف دولار.

المصانع التحويلية (الصناعة الغذائية): يعتبر التصنيع الزراعي مجالا بالغ الأهمية لإقامة الاستثمارات، وتظهر أهمية الموضوع من أن العديد من المحاصيل والخضار والفواكه واللحوم ومشتقات الألبان...إلخ، تخضع لعمليات تصنيع قبل أن تصل إلى المستهلك، لذا يتم التركيز على تقنيات وخطوط إنتاج صناعية تعتمد الحدود الدنيا من فواقد الإنتاج، واعتماد تقنيات تستهدف الاستفادة من النواتج الثانوية للتصنيع الغذائي أو بدائل التصنيع. بشكل عام فإن الصناعة الغذائية في الجزائر تتوزع بين عدد من الفروع تتمثل أهمها فيما يلي:

فرع المطاحن : يضم هذا الفرع السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف المطاحن المتخصصة، حيث ينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي. عرف هذا الفرع تطورا من حيث سعة الانتاج نظرا لتعدد الوحدات الانتاجية سواء المملوكة للقطاع العام حيث يتوفر على 80 مطحنة، أو المملوكة للقطاع الخاص الذي يتوفر على 350 مطحنة، وقد صاحب هذا التطور زيادة كبيرة من حيث كمية التحويل.

فرع الحليب ومشتقاته: عرف هذا الفرع تطورا ملحوظا خاصة مع المشاركة الكبيرة المسجلة للقطاع الخاص والذي تدعم بالتشريعات التي منحتها الدولة لهذا الفرع، عبر استيرادها لأعداد كبيرة من البقر الحلوب ودعمها الكبير لإنشاء العديد من المؤسسات الخاصة المتخصصة في جمع وتحويل الحليب، حيث ساهم هذا المجهود في تكوين أكثر من 1000 وحدة عبر التراب الوطني إلى جانب 22 مصنعا للحليب ومشتقاته، وهذا بطاقة انتاج قدرها 0.9 مليار لتر في السنة، وإلى جانب ما يحققه القطاع الخاص من مساهمة في تطوير هذا الفرع، يبقى القطاع العام المحرك الرئيسي للنشاط في فرع الحليب بما يمتلكه من مؤسسا ووحدات متخصصة، حيث يتشكل من 18 مؤسسة بطاقة إنتاج تتجاوز 1.5 مليار لتر وحسب الاحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني (2016) فإن الانتاج

الوطني للحليب ومشتقاته لا يغطي سوى 40% من احتياجات السوق الوطني رغم الدعم الذي تقدمة الدولة للمنتجين سواء في التسهيلات المقدمة لهم في الحصول على المدخلات أو في الدعم المقدم لهم كتعويض عن فارق الأسعار.

فرع الزيوت : شهد إنتاج الزيوت بالجزائر تطورا ملحوظا خلال العشرين السنة الأخيرة وذلك بعد أن فتحت أمام القطاع الخاص كل الفرص للاستثمار في هذا الفرع، لكن رغم الجهود المبذولة في هذا الإطار إلا أن الانتاج الوطني لم يصل بعد الى تغطية الطلب الوطني، حيث تشارك العديد من المنتجات العالمية في تلبية هذا الطلب.

فرع السكر: يعتبر فرع السكر من فروع الصناعة الغذائية الذي يتطلب استثمارات كبيرة، نظرا لخصوصية المواد الأولية الضرورية لإنتاجه، حيث يتم استراد معظم هذه المواد من السوق العالمية التي تعاني في أغلب الأحيان من مشاكل المضاربة في الأسعار من طرف أكبر المؤسسات العالمية، وفيما يتعلق بإنتاج السكر فقد شرعت الجزائر في تطبيق استراتيجية كسر احتكار السكر (يمتلك مجمع سوفيتال 80% من السوق الوطني) وجعل السوق يتميز بالمنافسة، حيث تم تقديم ثلاث تراخيص لمؤسسات وطنية خاصة لإنتاج وتكرير مادة السكر، ومن المنتظر أن تغطي المؤسسات المرخص لها حوالي (30%) من احتياجات السوق الوطني من السكر والذي يتراوح بين 1.6 و2 مليون طن سنويا كمرحلة أولى.

مؤسسات التسويق: إن التسويق الزراعي هو انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها، وهو عملية متكاملة ومتداخلة مع الإنتاج الزراعي، وله دور ديناميكي يتمثل في تشجيع المنتجين لزيادة إنتاجهم باغتنام فرص الإنتاج الجديدة استجابة لإشارة السعر وتشجيع المستهلكين على زيادة الاستهلاك من خلال إيجاد طلب جديد أو استعم الجديد لسلعة معروفة، وفي ذات السياق يتميز التسويق الزراعي بالجزائر بالضعف وعدم المرونة العملية وذلك للخل الواضح بين الانتاج الزراعي والتسويق، مما تولد عنه هدر الكثير من المنتوجات الزراعية كان من الممكن تجنبها لو وفرت البنية التحية اللازمة للتسويق الزراعي وخصصت استثمارات ملائمة للنهوض بالتسويق الزراعي الجزائري، وهذا بالرغم من قيام الدولة بخصخصة المؤسسات العمومية العاملة في ميدان تسويق الانتاج الزراعي، حيث تقلص دور الدولة من المتدخلة إلى دور الدولة الحارسة والمنظمة في إطار التوجه نحو تطبيق اقتصاد السوق.

مؤسسات البحث والتكوين في القطاع الزراعي: في إطار استراتيجية تحسين الوضعية التنافسية للقطاع الزراعي الجزائري وأدائه الانتاجي سعت الحكومة إلى توفير قاعدة تكونية ذات كفاء عالية من خلال انشاء مجموعة متنوعة من المدارس والمعاهد الوطنية المتخصصة في المجال الفلاحي، بالإضافة إلى إدماج تخصصات زراعية في الجامعات الوطنية. لكن على الرغم من ذلك فإن مردود البحث العلمي الزراعي منخفض جدا حيث يساهم قطاع الزراعي بنسبة 4% فقط من البحوث العلمية الوطنية، وتعتبر الجزائر من أضعف الدول مساهمة بالبحوث العلمية في مجال الفلاحة، حيث تحتل المرتبة السابعة إفريقيا، ويشير معهد البحث والتطوير في تقريره حول" العلم في إفريقيا في مطلع القرن الواحد والعشرين "أن الجزائر تساهم بنسبة 6% من الأبحاث العلمية الزراعي من مجموع الأبحاث، في حين أن المغرب تساهم بنسبة 12%، وتونس بنسبة 8%، ويرى الطالبان السبب في ذلك هو ضعف العلاقة بين البحث والإرشاد الزراعي فضلا عن غياب الربط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي. (فلاق و ناصر، د.س، صفحة 111)

المطلب الثاني : تطور التجارة الخارجية الجزائرية للسلع الزراعية قبل جائحة كورونا (2010–2019)

أولا: تجارة البرامج التنموية الزراعية (2010–2019) وأثرها على التجارة الخارجية:

1–إصدار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA : جاءت مخصصات التمويل الموازني التي وجهتها الدولة لهذا البرنامج ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي PSRE، حيث هدفت الدولة الى تخصيص غلاف مالي قدره 525 مليار دينار لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي توجه كالآتي – دعم الاصلاحات بمقدار مالي يعادل 45 مليار دينار ويمثل 6.8% من التمويل الاجمالي للبرنامج

- الزراعة والصيد، كان سيخصص لهما مبلغ 3.65 مليار دينار يمثل 4.12%
- دعم التنمية المحلية بملغ يكافئ 114 مليار دينار ويمثل 7.21%
- الأشغال الكبرى للبنى التحتية بمبلغ يعادي 5.210 مليار دينار ويمثل 40%.
- التنمية البشرية كانت ستدعم بمبلغ يعادل 2.90 مليار دينار ويمثل 2.17%.

في الواقع لقد ضخت الدولة ميزانية تقدر بمبلغ 2033 مليار دينار لتمويل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي وحافظت على نفس الأولويات القطاعية في التمويل لكن مع غلاف مالي يقدر بمبلغ 53.75 مليار دينار للزراعة والصيد حيث مثلت نسبة 7.18% من ميزانية برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (الزراعة والصيد البحري وقطاع المياه حازت على ميزانية تجهيز اجمالية تقدر ب 35.326 مليار دينار).

أرادت الدولة من خلال التمويل الموجه للبرنامج الوطني للتنمية الريفية تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية والتي تجتمع في المحاور الثلاث التالية:

أ– الأهداف على المستوى الوطني الكلي: تتمثل في

- تحسين مستوى الأمن الغذائي بتغطية الطلب على الغذاء بالإنتاج الوطني.
- اتاحة السلع الغذائية للمجتمع بكميات وفيرة ونوعيات مناسبة أي تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي.
- تحقيق استقرار المجتمعات الريفية، خلق فرص التشغيل.
- حماية البيئة في الهضاب والمناطق الجبلية والصحراوية.

ب– الأهداف القطاعية للرفع من مستوى الانتاج : تحسين الانتاج الزراعي بتطوير امكانيات الانتاج والمدخلات والمعدات وتثمين القدرات والتحكم في المعوقات الطبيعية.

ج– تحسين استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه جافة وتوجيهها لزراعة الأشجار والرعي بدل تركها بور عرضة للتعرية والتصحر.

د– الأهداف القطاعية بغرض تعبئة موارد جديدة لصالح الزراعة : بتوسيع المساحة الزراعية المستغلة عن طريق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، محاربة التصحر وتثمين المناطق الجبلية والتشجير، اعادة بعث الاستثمار الزراعي.

2– البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR:

يتم تمويل هذا البرنامج ضمن برامج المرافقة للتنمية الاقتصادية الشاملة، أي برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو PSCE، خصص للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2009) غلاف مالي بمقدار 300 مليار دينار– بمتوسط سنوي يعادل 60 مليار دينار– من الميزانية الموجهة للبرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث تم تخصيص فقط لبرنامج تنمية الهضاب العليا 327.47 مليار دينار، أهداف البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي تضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية التي سطرت لها الدولة الأهداف التالية:

- دعم وتثمين المنتجات الوطنية، توسيع المساحة الزراعية المستغلة.
- المساهمة في خلق مناصب شغل دائمة.
- دعم النمو في القطاع في فروعه الأول أي الإنتاجية وفروعه النهائية أي التصنيع الزراعي والغذائي.
- تطوير الأنشطة الزراعية وخلق مستثمرات زراعية جديدة.
- محاربة التصحر وتطوير الرعي والزراعة في السهوب والمناطق الشبه جافة.
- حماية السدود من التوحل عن طريق التشجير ومكافحة الانجراف عند الأحواض المائية في مدخل السدود.
- تقوية القدرات المؤسساتية لتأطير القطاع وضع آليات فعالة لتتبع وتقييم البرامج.

ثالثا: برنامج التجديد الفلاحي والريفي: جاء هذا البرنامج بموجب قانون التوجيه العقاري الصادر في 3-08-2008. تضمن تمويل برنامج التجديد الفلاحي والريفي في البرنامجين الخماسيين (2010-2014) و(2015-2019) حيث وجه للتجديد الفلاحي والريفي غلاف مالي يعادل 209.1380 مليار دينار من الميزانية المخصصة للبرنامج الخماسي (2010-2014) والمقدرة بـ 628.13290 مليار دينار أي بنسبة تعادل 38.10%.

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث محاور أو ركائز، وإطار تحفيزي للركائز الثلاث:

I: التجديد الريفي: يهدف إل التطوير المتكامل والمتوازن والمستدام للأقاليم الريفية ويضع من أجل تحقيق هذا الهدف مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة PPDRI، ويتم التكفل بها من طرف الفاعلين المحليين، تسعى هذه المشاريع إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في التوظيف وتحسين العوائد واستقرار المجتمعات، يهتم التجديد الريفي بتحسين مستوى الحياة والإنتاج في المناطق الصعبة كالجبال، السهوب والصحراء، يقوم على المشاركة المجتمعية ويعمل على تعبئة كل الأطراف من أفراد،

جماعات محلية، التعاونيات، المنظمات المهنية، المستثمرين الزراعيين، معاهد التكوين، القروض، ونجد نشاط التجديد الريفي قد شمل كل المجالات (كالحرف، مياه الشرب، الكهرباء، تثمين التراث الثقافي...)، بترقية التداخل القطاعي.

II : التجديد الفلاحي: يهتم التجديد الفلاحي بالبعد الاقتصادي والإنتاجية لضمان الأمن الغذائي المستدام. كما يشجع التكثيف والتحديث الزراعي في المستثمرات بإدماجهم في نهج نظام "الشعبة" وذلك بترتيب نشاطات الدعم الموجه للاستثمار ومن أجل تحقيق قيمة مضافة على كل مستويات الشعبة انطلاقا من الإنتاج إل الاستهلاك. الشعب ذات الأولوية في هذا البرنامج هي: الحبوب، الخضر الجافة، علف الحيوانات، البطاطا، الحليب، اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء، زراعة الزيتون، التمور، الطماطم الصناعية، البذور، الشتلات، النقلات، اقتصاد المياه.

III : برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT: جاء هذا البرنامج لتقوية القدرات البشرية والتقنية لإنجاح هذه السياسة، أهدافه هي:

- عصرنة طرق الإدارة الزراعية.
- الاستثمار في مجالات البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، ليسمح بانتقال أحسن للتكنولوجيا إل ميدان الإنتاج.
- تقوية القدرات المادية والبشرية على مستوى كل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم المنتجين والفاعلين في القطاع.
- تقوية خدمات المراقبة والرعاية البيطرية والحماية النباتية، وخدمة شهادات المطابقة للبذور والشتلات والمراقبة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

IV: الإطار التحفيزي: وهو عبارة عن الإجراءات، الأدوات والأجهزة والموضوعة في متناول الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، تتمثل هذه الأدوات في التالي:

- اعادة تركيز أجهزة الدعم أي مركزية الدعم.
- وضع اجراءات واضحة وتحفيزية للاستثمار الخاص ولتشجيع التصدير.
- تأمين الوصول الى الموارد الطبيعية من مياه الري والأصول العقارية.
- تسهيل الوصول للخدمات المالية (الشباك الوحيد، قرض الرفيق، قرض التحدي، صندوق الضمان الفلاحي..)
- تنظيم واستقرار الأسواق.

ثانيا: مؤشرات أداء القطاع الزراعي

يمكن الاستدلال على انعكاسات سياسة التمويل المنتهجة من طرف الدولة على أداء القطاع الزراعي من خلال المؤشرات الاقتصادية التالية:

أولا : تطور مساهمة القيمة المضافة من الزراعة في الناتج المحلي الخام: يعتبر مؤشر مساهمة القيمة المضافة من الزراعة في الناتج المحلي الخام مهما، يمكن الاستدلال من خلاله على تطور الناتج المحلي الخام الزراعي ومدى أهميته في تحقيق الثروة المادية في الاقتصاد الوطني.

الجدول:[1] تطور مساهمة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي للفترة (2001-2017)، (PIB بالمليار دولار جاري)

المؤشر	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015	2016	2017
VAA/PIB %	8.77	9.22	9.44	7.54	6.58	8.46	8.77	10.28	11.57	12.2	12.27
PIB	54.79	56.7	85.3	117.02	171	161.2	209	213.8	165.9	160.1	167.5

المصدر: معطيات البنك الدولي https://donnees.banquemondiale.org

الشكل1: أثر القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي والخام مقارنة بأثر قيمة البترول (دولار أمريكي)

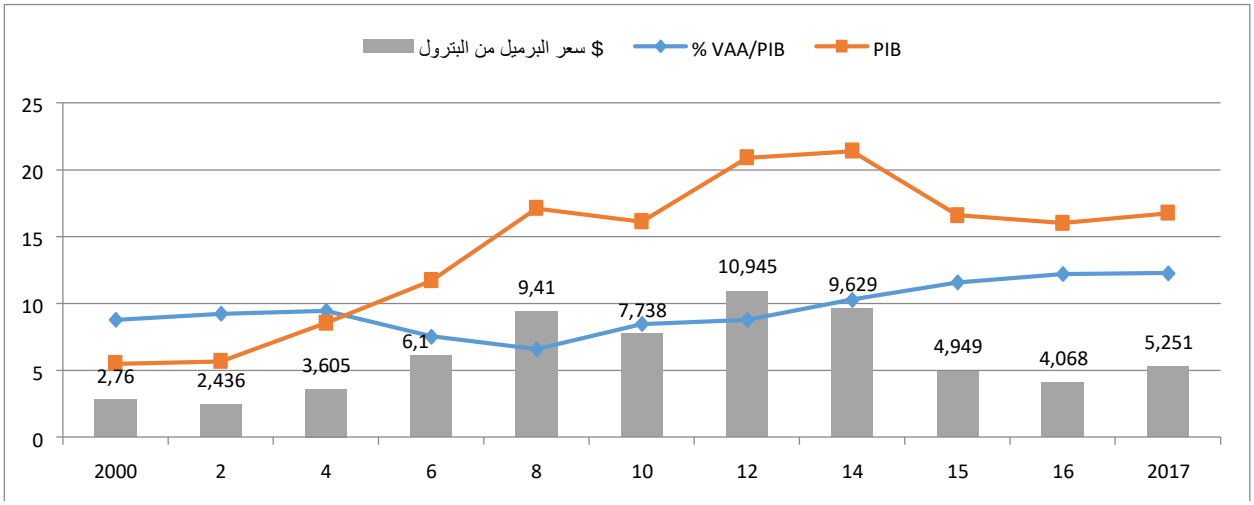

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول وبالنسبة لتطور أسعار البترول على الرابط

https://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-l-opep-1960/

رغم السياسات الزراعية الضخمة التي تبنتها الدولة انطلاقا من سياسة التجديد الريفي سنة 2009 والتي ضخت فيهم الدولة أموالا وأطلقت من خلالها برامجا مهمة أهمها البرامج الجوارية للتنمية التي مست السهول والتلال والمناطق الجبلية، إلا أننا نستنتج وجود

علاقة عكسية بين تطور الناتج المحلي الخام ونسبة القيمة المضافة الزراعية من الناتج المحلي الخام كما يوضح الشكل التالي هذه العلاقة العكسية حيث عندما يرتفع **PIB** تنخفض مساهمة الزراعة في هذا الأخير ويمكن ملاحظة ذلك بالنسبة لسنوات 2012، 2015، 2016.

إذا تمت مقارنتها بسنوات ماقبل 2010، وهذا يعني أن تطور الناتج المحلي الخام مصدره الأساسي هو المحروقات وليس الزراعة، حيث بتراجع عائدات النفط في الفترة بعد 2014 انخفض في نفس الفترة الناتج المحلي وتركت المجال لمساهمة الزراعة في الناتج المحلي الخام لترتفع، وبالتالي فالعلاقة حسابية وليست اقتصادية.

ثانيا: تطور مساهمة الصادرات الزراعية والغذائية في الصادرات الإجمالية:

يبين هذا المؤشر من جهة تطور الفائض الزراعي وبالتالي تطور الصادرات الزراعية ومن جهة أخرى مساهمتها في الصادرات الكلية أي مساهمتها في العملة الصعبة والمبادلات الخارجية.

من خلال المعطيات التالية يمكن أن نستنتج ارتفاع الصادرات الزراعية ابتداء من سنة 2009 واستمر التحسن لكل الفترة الممتدة من 2009 إلى 2018، يمكن إرجاع هذا التطور الايجابي للصادرات الغذائية إلى سياسة التجديد الريفي التي تبنتها الدولة ومن بين أهدافها تطوير الصادرات الزراعية، حيث ارتفعت هذه الأخيرة من 28 مليون دولار سنة 2001 إلى 113 مليون دولار سنة 2009 ثم إلى 355 مليون دولار سنة 2011 ثم إلى 373 مليون دولار سنة 2018، لقد ارتفعت الصادرات الزراعية الغذائية من 2009 إلى 2018 بنسبة تقارب 70%.

الشكل2: تطور نسبة الصادرات الزراعية والغذائية من الصادرات الكلية (%) من 2010 إلى 2018 مقارنة بما قبلها

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

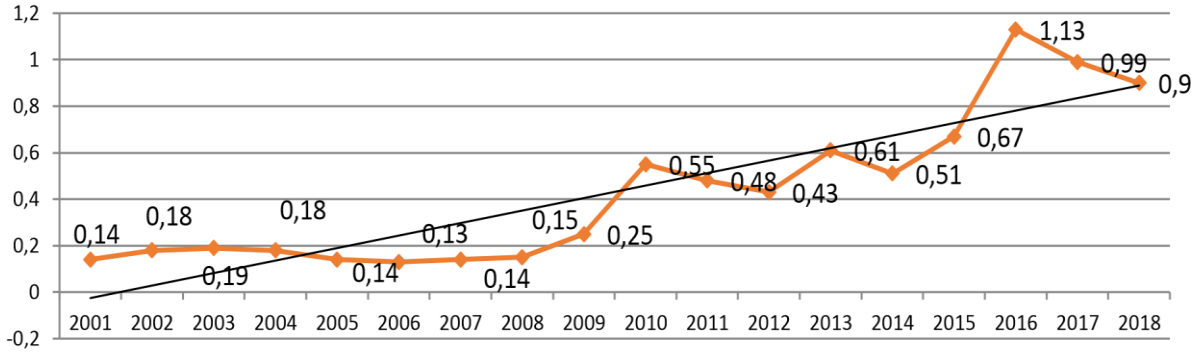

المصدر: إحصائيات مديرية الجمارك http://www.douane.gov.dz

الارتفاع في مساهمة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية لا يعود فقط لارتفاع الصادرات الزراعية بل كذلك للانخفاض الذي عرفته الصادرات الكلية منذ 2014 من 73489 مليون دولار سنة 2011 إلى 41168 مليون دولار سنة 2018 نتيجة انخفاض قيمة صادرات البترول.

ثالثا: تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية: يبين هذا المؤشر تطور الواردات الغذائية، والتي نستدل من خلالها عن مدى تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية .

الجدول2: تطور نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية للفترة (2008–2018)

السنوات	الواردات الزراعية الغذائية	الصادرات الزراعية الغذائية	التغطية ص/ و
2008	7813	119	**0.01**
2012	9022	315	**0.03**
2014	11005	323	**0.02**
2016	8223	327	**0.03**
2017	8438	349	**0.04**
2018	8573	373	**0.04**

المصدر: إحصائيات مديرية الجمارك http://www.douane.gov.dz

رغم تطور الصادرات الزراعية منذ سنة 2009 إلا أن معدل التغطية لم يتحسن بصورة كبيرة بل ارتفع من نسبة 0.04% ليستقر بين نسبتي 0.03% و0.04% وهذا رغم ارتفاع الصادرات الزراعية وتراجع الواردات الزراعية نوعا ما في الثلاث سنوات الأخيرة نتيجة لارتفاع معدل الاكتفاء الذاتي نسبيا وترشيد الدولة للواردات الغذائية بسبب تراجع الايرادات النفطية في السنوات الأخيرة.

القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة المضافة %	8.5	8.1	8.8	9.9	10.3	11.6	12.2	11,8	11.9	12.3	14.1

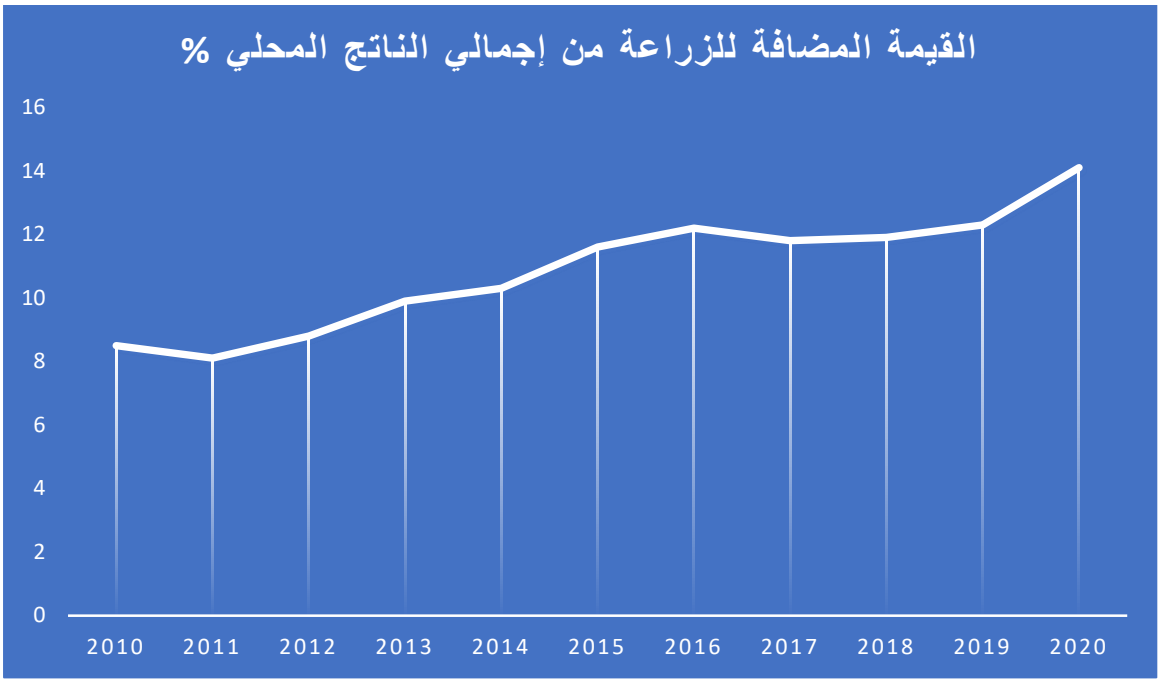

المصدر: موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/

صادرات المواد الزراعية الأولية (% من صادرات السلع)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة المضافة %	8.5	8.1	8.8	9.9	10.3	11.6	12.2	11,8	11.7	12.1	12.3

المطلب الثالث : التجارة الخارجية وقطاع الزراعة خلال جائحة كورونا كوفيد-19

اتسمت التطورات في القطاع الفلاحي بالجزائر خلال أزمة الجائحة بعدة مظاهر تتلخص في النقاط التالية:

- في عام 2020، ظهر القطاع الزراعي، على نقيض غالبية القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تأثّرت بشدة من تداعيات الأزمة الصحية (كوفيد-19) التي ميّزت عام 2020، كاشفاً عن قدراته الكبيرة على الصمود أمام الأزمة وتداعياتها، بل والأكثر من ذلك، أنّه حقّق قفزة كبيرة في الإنتاج وسجّل فائضًا للتصدير، حيث شهدت صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية قفزة نوعية خلال عام 2020 وذلك من خلال تصدير أكثر من 100 ألف طن مقارنةً بـ 70 ألف طن في عام 2019، فإنّ الجزائر استطاعت تصدير 50 ألف طن من المنتجات الزراعية خلال الربع الأوّل من عام 2021.

- تجاوزت قيمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد 25 مليار دولار في عزّ الأزمة الصحية التي ميّزت عام 2020، مقابل 23 مليار دولار في عام 2019. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)
- بفضل الموارد البشرية والطبيعية والمادية (المكنّنة)، فرضت الزراعة نفسها كقطاع استراتيجي قادر على ضمان الأمن الغذائي للبلاد في أصعب الظروف.
- اتّسم 2020 أيضًا بتعزيز الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والمياه، ومكافحة التبذير من خلال التسيير المحكم لفائض الإنتاج لا سيّما من خلال عزم القطاع على تطوير السلسة اللوجستية (التخزين والتبريد والنقل وغيرها)، وتحقيقًا لهذه الغاية، أعلن القطاع عن خارطة طريق لتنظيم الإنتاج حسب خصوصيات كل منطقة مع إنشاء وحدات للصناعات الغذائية التحويلية.
- غرس أكثر من 11.5 مليون شجرة في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للتشجير. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)
- وبلغ متوسّط معدّل المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد الثاني من الألفية حوالي 3.4 مليون هكتار، مع زيادة بنسبة 6% عن متوسّطها خلال العقد الأوّل من الألفية، ويشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة، بحوالي 74% من إجمالي مساحة الحبوب، (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2022) يُقدَّر معدّل إنتاج الحبوب خلال العقد الثاني من الألفية بنحو 51.5 مليون قنطار، بزيادة تُقدَّر بـ57.8% مقارنةً بالعقد الأوّل حيث قُدِّر معدّل الإنتاج بـ 32.6 مليون قنطار، ويُشكّل كل من القمح الصلب والشعير نحو 80% من الإنتاج الكلي للحبوب، بنسبة 51%، و29% لكل منهما على التوالي.
- وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق 12.4%، وبقيمة إنتاج عادلت 25 مليار دولار في عام 2020، مقابل 23 مليار دولار في عام 2019، بمساهمة الزراعة في تشغيل أكثر من مليونيّ ونصف من اليد العاملة.
- تصدير 50 ألف طن من المنتجات الزراعية خلال الربع الأوّل من عام 2021.
- لتشجيع الاستثمار الزراعي أعلنت الحكومة الجزائرية عن توجّهها لدعم الاستثمارات في المجال الفلاحي بدعم يصل إلى 90% من قيمة المشروع الاستثماري، كما تعتزم الحكومة مواصلة تحسين الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية، وترشيد استخدام الأراضي الزراعية في المناطق الجبلية والحفاظ على الثروة الغابية.
- حقّقت الجزائر المرتبة الأولى إفريقيًا في مجال الأمن الغذائي حسب تصنيف برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، وقد وضعها هذا الإنجاز في "الخانة الزرقاء" في المستوى نفسه مع أقوى دول العالم. وصنّف التقرير الجزائر ضمن البلدان المستقرّة غذائيًا، واضعًا البلاد ضمن فئة البلدان التي تقلّ فيها نسبة الأشخاص الذي يعانون من سوء التغذية عن 2.5% من العدد الإجمالي للسكان، وذلك خلال الفترة الممتدّة بين 2018-2020.

هناك عدة اعتبارات وراء هذا التصنيف الإيجابي للجزائر في خطوة سد الفجوة الغذائية، بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة للبلاد، إضافةً إلى التحوّل نحو الاهتمام بالزراعة والصناعات الغذائية في إطار الخروج من هيمنة المحروقات على الصادرات.

الثروة الحيوانية:

تُمارَس في الجزائر 5 أنواع رئيسية لتربية المواشي وهي: الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول، وقد وقُدِّرت الثروة الحيوانية، بين عاميّ 2019 و2020، بحوالي 28 مليون رأس غنم، ومليون رأس من الأبقار، و400 ألف رأس إبل، وقد ارتفع عدد الأغنام بأكثر من مليون رأس في عام 2020 بسبب نقص المبيعات المُسجّل خلال الحجر، الذي فرضته الأزمة الصحية لفيروس كوفيد-19، حسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

وقُدِّرَت نسبة العاملين في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في الجزائر بنحو 9.6% من إجمالي عدد المشتغلين، وبنحو 10.16%، و9.88% في عامي 2017 و2018 على التوالي وفقًا لبيانات البنك الدولي، وشكّلت القيمة المُضافة في قطاع الزراعة نسبة 11.84%، و12.38%، و14.23% من الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام 2018، و2019، 2020 على التوالي.

التجارة الخارجية

بلغت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2021، 2.9 مليار دولار بزيادة بلغت 118%، مقارنةً بالفترة ذاتها من عام 2020، وتُقدَّر الصادرات خارج قطاع المحروقات بنحو 12.2% من القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية.

وتتفاوت معدلات الزيادة في الصادرات وفقًا لطبيعة المنتجات التي تم تصديرها خلال تلك الفترة، مقارنةً بمثيلتها في عام 2020، ومن أبرز هذه المنتجات:

- **الأسمدة المعدنية والكيميائية الآزوتية:** 886 مليون دولار مقابل 524 مليون دولار، أي بزيادة تُقدَّر بنسبة 69.1%
- **الحديد والصلب:** 595.78 مليون دولار مقابل 28.76 مليون دولار، أي بزيادة تُقدَّر بنسبة 1971.6%.
- **مواد كيميائية غير عضوية:** 501.8 مليون دولار مقابل 150.1 مليون دولار، أي بزيادة تُقدَّر بنسبة 234%.
- **سكر، محضرات سكرية، وعسل النحل:** 288 مليون دولار مقابل 173 مليون دولار، أي بزيادة تُقدَّر بنسبة 66.5%.

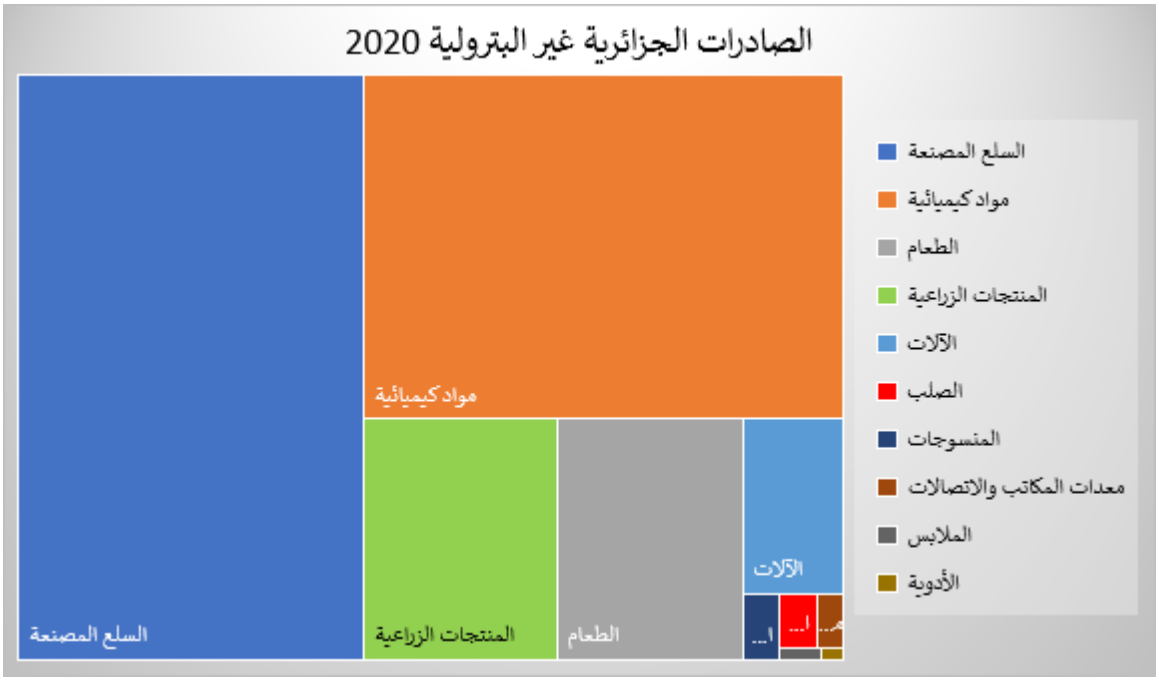

المصدر: إعداد الطالبين بناءً على بيانات وكالة الأنباء الجزائرية.

وقد بلغت صادرات المصنوعات المعدنية190.81 مليون دولار، بنسبة تُقدَّر بـ 6.54% من إجمالي قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وانخفضت قيمة الصادرات الكلية في عام 2020 بمعدل 36.4% (14.2 مليار دولار) مقارنةً بقيمتها في عام 2019، ووفقًا وزارة التجارة الجزائرية، فإن التراجع الحاد للصادرات الجزائرية نتج عن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، بسبب انكماش الطلب نتيجة القيود المفروضة لمواجهة جائحة كورونا. (الأناضول، 2022)

ويعتمد اقتصاد الجزائر إلى حد كبير على عائداته من النفط والغاز، التي تشكّل 93% من إيرادات البلاد من النقد الأجنبي وفق بيانات حكومية رسمية.

ومن الجانب الآخر، تراجعت المستوردات الجزائرية بنحو 9.18 مليار دولار (18.4%) في عام 2020، مقارنةً بعام 2019، وعلى الرغم من تراجع الواردات الكلية، ارتفع العجز في الميزان التجاري للبلاد (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات) بنحو 45.6% (5.02 مليار دولار) مقارنةً بعام 2019.

وبلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات الكلية 60.1% منخفضةً بنسبة 17.9% عما كانت عليه في عام 2019.

الشكل التالي يبيّن حركة التجارة الخارجية للبلاد مقارنة بأثر القطاع الزراعي:

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الصادرات (م.دولار)	56.6	77.6	77.1	69.7	65.2	38.5	33.4	38.5	45.2	39	26.1
إجمالي الواردات (م.دولار)	40.1	57.4	59.6	63.8	68.3	60.6	56.1	55.6	56.3	50	40.4
أثر القطاع الزراعي %	8.5	8.1	8.8	9.9	10.3	11.6	12.2	11,8	11.9	12.3	14.1
الميزان التجاري (م.دولار)	16.5	20.2	17.5	5.9	-3.1	22.2 -	22.7 -	17.1 -	11.1 -	-11	14.3 -

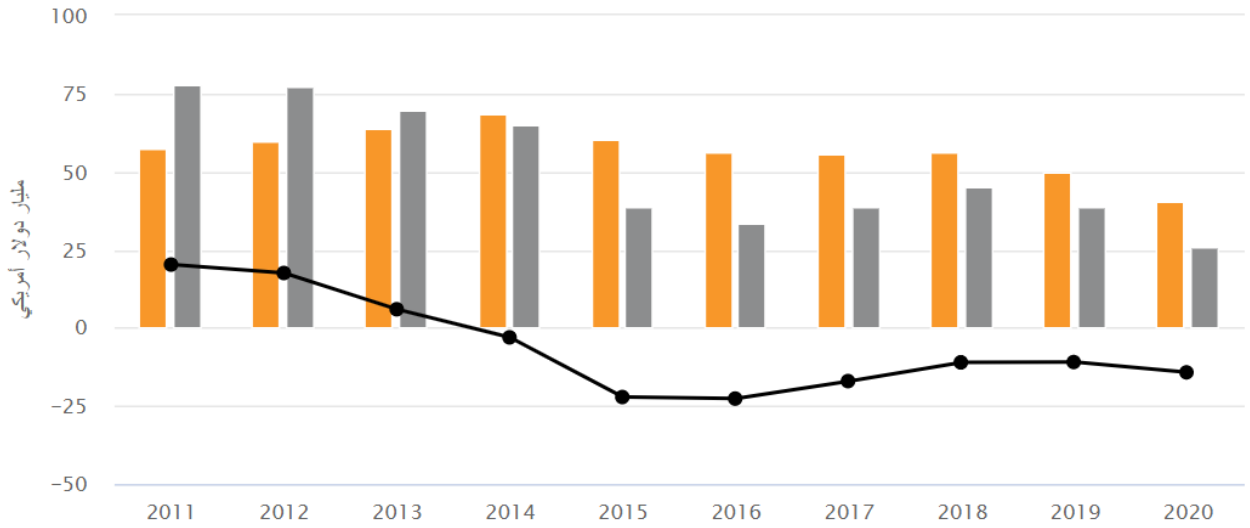

القطاع الزراعي والتجارة الخارجية خلال جائحة كورونا :

أدّت جائحة كورونا إلى كساد الاقتصاد الجزائري في عام 2020، حيث تراجع نموّ الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بنسبة 6.1% في عام 2020 مقارنةً بالعام السابق له، وفقًا لبيانات البنك الدولي، وبلغ متوسّط معدّل نموّ الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1.81% بين 2010 و2020، حيث بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق خلال تلك الفترة عند 3.8% في عام 2014، وأدنى مستوى له في عام 2020 حيث حقّق الاقتصاد الجزائري انكماشًا حقيقيًا كبيرًا (نموًا سالبًا) بنحو 5.1%، بعد تباطؤٍ استمر لخمس سنوات متتالية.

بلغت هذه الصادرات 2.03 مليار دولار سنة 2021، مقابل 1.04 مليار دولار في الفترة نفسها من سنة 2020، أي بتحسّن قدره 95.55%، في حين مثلت ما نسبته 12.38% من إجمالي مبيعات البلاد إلى الخارج، وهو معدّل قياسي في تاريخ التجارة الخارجية للجزائر، خاصة في ظل الظروف الوبائية الاستثنائية.

ومن بين أهم المواد الفلاحية المصدرة الأسمدة المعدنية والكيميائية الآزوتية، الذي وصلت قيمة صادراته إلى 618 مليون دولار، سجلت المواد الغذائية ارتفاعا إلى 287 مليون دولار، كما بلغت صادرات السكر الجزائري 206 ملايين دولار، في حين ارتفعت قيمة المصنوعات المعدنية المصدرة إلى 141 مليون دولار.

وتعدّ هذه الأرقام مكسبًا مهمّا للجزائر في ظل العجز المتواصل للميزانية العامة، وتآكل احتياطي العملة الأجنبية، بفعل تراجع أسعار النفط منذ سنوات.

الأرقام المعلنة إيجابية، بالنظر إلى السياق العام للاقتصاد الوطني والعالمي، بفعل تأثيرات جائحة كورونا، وما فرضته من قيود على التنقل وحركة النقل الجوي للأشخاص، وزيادة تكاليف الشحن للبضائع.

والنتائج الإيجابية راجعة إلى:

- تسهيل عمليات التصدير، خاصة مسألة توفير دعم وسائل النقل البحري، رغم أن هذا الجانب لا يزال يشهد نقصا كبيرا.
- انخراط المؤسسات الإنتاجية والتعليب وتفاعلها الإيجابي بتسهيل الإجراءات على مستوى البنوك والجمارك، وغيرها من الجهات المتدخلة في سلسلة التصدير.

كان للعام الأوّل من وباء كورونا تأثير بالغ على الاقتصاد الجزائري، فبالإضافة إلى الخسائر الصحية، نتج عن الوباء تطوّرات سلبية أخرى، منها انخفاض الأسعار وإغراق الاقتصاد الجزائري في الركود، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.1% في عام 2020، وتراجع معدّل النموّ بنسبة 6.1% مقارنة بعام 2019 حسب بيانات البنك الدولي. (موقع البنك الدولي، 2022)

ووفقًا لبنك التنمية الأفريقي، أدّت التدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء كوفيد-19 إلى عواقب وخيمة خاصةً من جهة إلغاء العديد من الوظائف كما أدى الانخفاض في عائدات الصادرات إلى زيادة اتساع هوّة العجز العام والخارجي.

ومن الآثار التي خلّفتها التدابير الحكومية، أشار تقرير الآفاق الاقتصادية لبنك التنمية الأفريقي إلى ''تضاعف عجز الموازنة العامة أكثر من الضعف في عام 2020 ليبلغ 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بـ5.6% في 2019.

كذلك اتّسع عجز الحساب الجاري إلى 148% من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 مقارنةً بـ 10% في 2019 بسبب اعتماد البلاد الشديد على صادرات غير زراعية وواردات زراعية-غذائية وغير زراعية مرتفعة في حجمها وقيمتها، ونتيجةً لذلك، انخفض مستوى احتياطيات النقد الأجنبي بشكل تدريجي، بحيث يكفي لتغطية 12 شهرًا فقط من الواردات في نهاية عام 2020، مقارنةً بـ 13.6 شهرًا في نهاية عام 2019''.

و''لتزويد البنوك بسيولة إضافية لتمويل الاقتصاد، خفض بنك الجزائر بشكل حاد نسبة الاحتياطي إلى 3% في سبتمبر 2020م من 12% في فبراير 2019م''. (الموقع الرسمي لبنك التنمية الإفريقي، 2022)

إن الاقتصاد الجزائري قد بدأ بالتعافي تدريجيًا من الآثار الأولية لوباء كوفيد-19، سواء كان من جهة صدمة الأسعار في عام 2020م وتفاقم الاختلالات الاقتصادية طويلة الأمد، أو من حيث ارتفاع الدَّيْن الحكومي وهبوط الاحتياطيات الدولية، فقد خفّت حدة الأزمة الصحية، كما رُفِعَت معظم إجراءات احتواء الجائحة. ومع انتعاش الإنتاج الزراعي وأسعاره كحل تقليدي لمعادلة الميزان التجاري، استأنف النموّ الاقتصادي للجزائر مساره من جديد.

الخاتمــة:

إن التخلص من عقدة الريع النفطي، الذي يلازم الجزائر لنصف قرن من الزمن هدف أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني وتجاوز مرحلة العجز منذ سنة 2018، فالمكسب الأساسي هو أن قضية تنويع الصادرات خارج المحروقات ورفعها أصبحت انشغالا اقتصاديا، بدءًا من رئاسة الجمهورية إلى الحكومة إلى المؤسسات الاقتصادية والمالية الفاعلة التي لها تأثير مباشر على التجارة الخارجية، من خلال مساعدة المتعاملين الاقتصاديين في الدخول إلى الأسواق الخارجية، خاصة الأفريقية منها، وهذا من خلال انتهاج آلية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة بزيادة جودة وتنافسية منتجاتها لتسهيل عملية اختراقها الأسواق الأجنبية.

إن القطاع الزراعي أهم القطاعات التي بإمكانها المساهمة في دعم الاقتصاد من جهة والأمن الغذائي من جهة أخرى، بالمساهمة في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، لما تملكه من إمكانيات بشرية وطبيعية، ولكن الواقع يشير إلى عدة صعوبات ومشاكل آخرها أزمة النقل وخفض الإنتاج العالمي ومشاكل ارتفاع تكلفة النقل البحري خلال وبعد جائحة كورونا، كل هذه العقبات تحول دون تطوير هذا القطاع من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، رغم وجود عدة منتجات زراعية تمتلك فيها الجزائر إمكانيات تنافسية على غرار الثروة الحيوانية التي تلقى وفرة وجودة في الإنتاج أهمها الأسمدة – التمور ومشتقاته – الأدوات والآلات الزراعية – الفلين، وبشكل أقل الحليب ومشتقاته – القمح والشعير.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- تأسيس معاهد مكلفة بتكوين إطارات متخصصة في التسويق الدولي، توكل لها مهمة اختيار الطريقة المثلى لبيع المنتوج الجزائري وايصاله للأسواق الخارجية مصمما حسب أذواق المستهلكين الأجنبيين.
- سن قوانين وتشريعات تقضي على البيروقراطية الإدارية التي تمنع المصدرين بالإستجابة بسرعة لزبائنهم.
- توجيه المؤسسات الناشئة إلى صناعة التغليف محلياً من أجل القضاء على مشكل استيراد الأغلفة والتعبئة من الخارج.
- الاهتمام بضرورة التسويق الجيد للسلع الزراعية فرغم جودتها تحتل مراكز بعد أنواع أخرى تعتبر أقل منها جودة بفضل التسويق الجيد لمنتجيها في الأسواق العالمية.
- تحديد معايير من الوزارة الوصية للمنتج والمصدر معا والحرص على وصولها للطرفين من أجل تقليص الفجوة بين المنتج في المزرعة والمصدر فيما يخص عملية التوريد الجيدة والمطابقة للمواصفات.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1- وكالة الأنباء الجزائرية.

2- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

3- وكالة الأناضول.

4- موقع البنك الدولي.

5- الموقع الرسمي لبنك التنمية الإفريقي.

6- الجريدة الرسمية.

7- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

المراجع:

الكتب:

8- جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2006.

9- جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.

10- حسام علي داود، وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

11- حمدي سالم، التحرير النهائي حول الأمن الغذائي، مشروع المساعدة في التحرير المؤسسي والسياسات الزراعية دمشق، سوريا، كانون الأول 2000.

12- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

13- رشاد العصار، عليان شريف، حسام داود، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

14- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الخارجية، دار الرضا للنشر، ج1، بدون بلد للنشر، 2000.

15- رفعت محمد السيد، التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الاكاديمية القاهرة، مصر2011.

16- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991.

17- السيد محمد أحمد السريتي، إقتصاد التجارة الخارجية، دار الرؤية، القاهرة، 2009.

18- شريفي محمد، الجزائر ورهانات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.

19- عبد الرحمان يسري، الإقتصاد الدولي، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

20- عبد المطلب عبد الحميد، النظريات الإقتصادية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

21- عزام البلاوي، التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية معهد البحوث والدراسات العليا 1967.

22- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007.

23- عليان الشريف، وآخرون، التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

24- عمر حماد أبو دوح محمد، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

25- فضل علي مثنى: الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.

26- فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2004.

27- فليح حسن خلف، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

28- قريصة صبحي تادرس، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

29- محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.

30- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

31- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2001.

32- محمد محمود الشافعي، وآخرون، مكتبة الاقصى، الطبعة الأولى، لبنان 1986.

33- محمود حميدات : مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

34- النمري خلف بن سليمان، شركات الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

35- الهادي خالدي: المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، بوزريعة، 1996.

36- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر2016.

الرسائل والمذكرات:

37- بن عمر لخضر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، 2015.

38- بوكنوة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية2012/2011.

39- جغيور اسماء، الدور المستندي في تمويل التحارة الخارجية ،مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة، إقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2012/2011.

40- حمدي باشا وليد، دور السياسة الإئتمانية في تمويل القطاع الزراعي الجزائري 2010/2000، دراسة حالة بنك الزراعة والتنمية الريفية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.

41- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة خيضر، بسكرة 2013/2012.

42- عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية، دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.

43- عزاوي أعمر، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وواقع زراعة النخيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005.

44- غلاب نعيمة وزينات دراجي: انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، أفريل 2002، عنابة.

45- فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات الاقليمية والدولية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013/2012.

46- لينا صولي، أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الزراعي في الدول العربية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في المسار العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة -الجزائر، 2014\2015.

47- محمد فلاق، ناصر الطهار، استخدام نموذج الماسة لبوتر لتحديد ظروف تنافسية القطاع الزراعي -دراسة حالة القطاع الزراعي الجزائري، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف-الجزائر، د.س.

48- نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010\2011.

المجلات والملتقيات:

49- باحضي أحمد، القطاع الزراعي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 02، 2003.

50- بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، دور القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات، مجلة الدراسات والمحاسبة والإدارية، العدد التاسع جوان 2018.

المراجع الأجنبية:

51- *Office national des statistiques se trouvant a BAB AZOUNE ALGER ALGERIE.*

52- Houcine Benissad : Algérie restructuration et reformes économiques,OPU, 1994, P 176 .

53- *Centre national de l'informatique et des statistiques des douanes algériennes*

54- [1] Hocine Benissad : Algérie restructuration et reformes économiques, op – cit.

55- DTS : DROITDE TIRAGE SPECIAL

العنوان	الصفحة
إهداء	
الفصل التمهيدي	
إشكالية الدراسة	05
أسباب اختيار الموضوع	06
أهمية الدراسة	07
أهداف البحث	07
منهجية وأدوات البحث	08
الفصل الأول : التجارة الخارجية	
تمهيد	10
المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر	10
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية إلى غاية بداية المفاوضات مع صندوق النقد الدولي	10
المطلب الثاني : مرحلة الإحتكار	14
المطلب الثالث : مفاوضات الجزائر مع صندوق النقد الدولي	18
المبحث الثاني: مدخل للتجارة الخارجية	23
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية	23
المطلب الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية	25
المطلب الثالث : نظريات قيام التجارة الخارجية	27
المبحث الثالث: أهمية التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها	39
المطلب الأول: أهمية التجارة الخارجية	39
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	40
المطلب الثالث : سياسات التجارة الخارجية	42
المبحث الرابع: آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	43
المطلب الأول : دوافع إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	44
المطلب الثاني: مشروع إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	46
خلاصة الفصل	48
الفصل الثاني : قطاع الزراعة	
تمهيد	50

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول الزراعة 50
المطلب الأول: تعريف الزراعة 50
المطلب الثاني : السياسات الزراعية المتبعة من طرف الهيئات الحكومية 52
المطلب الثالث : ترقية قطاع الزراعة 52
المبحث الثاني : قطاع الزراعة والتجارة الخارجية 62
المطلب الأول : مكاسب الدول من تحرير المنتجات الزراعية 62
المطلب الثاني : اتفاقية التجارة الخارجية للزراعة 64
المطلب الثالث: انعكاسات انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية على قطاع الزراعة. 73
خلاصة الفصل 74

الفصل التطبيقي

المطلب الأول: خصائص القطاع الزراعي الجزائري 76
المطلب الثاني : تطور التجارة الخارجية الجزائرية للسلع الزراعية قبل جائحة كورونا (2010-2019) 85
المطلب الثالث : التجارة الخارجية وقطاع الزراعة خلال جائحة كورونا كوفيد-19 93
الخاتمة 101

قائمة المصادر والمراجع